صدر في شباط 2023

لمحة عامة للعملية الانتقالية في العمل الإنساني

العراق

معلومات بشأن الوثيقة

قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإعداد هذه الوثيقة نيابة عن الفريق القُطري للعمل الإنساني والشركاء. توضح هذه الوثيقة فهمًا مشتركًا للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا والعدد التقديري للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وتمثل قاعدة أدلة موحدة وتساعد في التخطيط للاستجابة الاستراتيجية المشتركة

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات التابعة لها، أو بشأن تعيين حدودها.

صورة الغلاف

صندوق العراق الإنساني مع شريكه المنفذ، COOPI، يفتتحان محطة معالجة المياه في الرواشد بعد التجديد ، وتحسين الوصول إلى المياه النظيفة في المنطقة بلد، صلاح الدين، 2023 © هيوا صادق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

احصل على آخر المستجدات

يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق العمل الإنساني لضمان حصول الأشخاص المتضررين من الأزمة على المساعدة والحماية التي يحتاجون إليها، كما يعمل المكتب على تذليل العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الأزمات، وقيادة حشد المساعدة والموارد لصالح.
النظام الإنساني

www.unocha.org/iraq
www.twitter.com/ochairaq

تهدف الاستجابة الإنسانية إلى أن تكون الموقع الإلكتروني المركزي لأدوات وخدمات إدارة المعلومات، مما يتيح مشاركة المعلومات بين المجموعات وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعمل في ظل أزمة مطولة أو مفاجئة.

https://response.reliefweb.int/iraq

يدعم برنامج InSight الإنساني صانعي القرار من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى البيانات الإنسانية الأساسية. كما يوفر أحدث المعلومات التي تم التحقق منها حول الاحتياجات وتقديم الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية.

www.hum-insight.info/plan/1035

خدمة التتبع المالي هي المزود الأساسي للبيانات المحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني العالمي، وهي مساهم رئيسي في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تسليط الضوء على الثغرات والأولويات، وبالتالي المساهمة في المساعدة الإنسانية الفعالة القائمة على المبادئ.

https://fts.unocha.org/countries/106/summary/2022

إنَّ منصّة تبادل البيانات الإنسانية هي منصة مفتوحة لتبادل البيانات بين المنظمات خلال الأزمات. إنَّ الهدف من هذه المنصّة يمكن في تسهيل الحصول على البيانات الإنسانية واستخدامها.

https://data.humdata.org/group/irq

جدول المحتويات

03 **جدول المحتويات**

04 **ا لمقد مـــة**

04 **الأهـداف**

05 الجزء الأول **استعراض عام للوضع الإنساني**

07 الجزء الثاني **الاحتياجات الإنسانية المتبقية**

12 الجزء الثالث **أولويات الاستجابة الإنسانية**

14 الجزء الرابع **استجابة الأطراف الفاعلة الأخرى**

17 الجزء الخامس **استعراض عام للعملية الانتقالية**

23 الجزء السادس **الملاحق**

المقدمـــة

بدأت المنظومة الإنسانية الدولية – الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية – عملياتها الانسانية في عام ٢٠١٤ استجابةً لطلب الحكومة العراقية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الهائلة التي سببتها أعمال العنف التي ارتكبها تنظيم داعش. لقد كانت مرحلة أزمة غير مسبوقة للشعب والحكومة في العراق، مما استدعى دعماً وتضامناً عالميين.

وبعد مرور خمس سنوات على انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد تنظيم داعش عام ٢٠١٧، تحسن الوضع الإنساني في العراق بشكل كبير، وذلك من خلال الانخفاض الملحوظ في عدد الأشخاص المحتاجين لمساعدات إنسانية من (١١) مليون شخص في عام ٢٠١٧ إلى (٢.٥) مليون في عام ٢٠٢٢. وإضافة إلى ذلك، فإن إجراء انتخابات ديمقراطية بنجاح في تشرين الأول من عام ٢٠٢١، إلى جانب انتعاش إيرادات الدولة في مطلع عام ٢٠٢٢، مكّن الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان من الحصول على وضع أفضل بكثير لتقديم الخدمات الأساسية الجيدة والحماية للسكان، بما في ذلك النازحين والعائدين.

ومع ظهور أزمات في بلدان أخرى تكتسح فيها الاحتياجات الأكثر إلحاحاً القدرات المحلية، بدأ التمويل الدولي السنوي للمساعدة الإنسانية في العراق في الانخفاض بسرعة، ومن المتوقع أن يتواصل ذلك الانخفاض في السنوات المقبلة. حيث وصل إجمالي التمويل إلى حوالي (١.٨) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ خلال المرحلة التي سبقت استعادة الحكومة العراقية للموصل، وخلال السنوات الأربع التالية كان النداء لتمويل المساعدات في العراق الأفضل تمويلاً على مستوى العالم، حيث تمت تلبية أكثر من (٩٥٪) من متطلبات التمويل، في حين لم تحصل خطة الاستجابة الإنسانية في العراق لعام ٢٠٢١ إلا على (٦٣٪) من التمويل المطلوب، وبالكاد وصل مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ إلى (٦٧٪) بحلول نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، بعد أن تأرجح حول (٦٠٪) لمعظم العام.

بحلول نهاية عام ٢٠٢١، كانت الحكومة العراقية قد أصدرت خطة وطنية بشأن النزوح الداخلي وأعلنت -بالشراكة مع الأمم المتحدة- إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF)[1] . ومثلت كلا الخطوتين إشارات مُرحب بها وبينت قدرة الحكومة على إيجاد حلول دائمة لمن لا يزالون يعيشون حالة النزوح، والتزامها بمستقبل يسوده السلام والازدهار في العراق، وذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية ببسط الاستقرار والتنمية. ويُقرّ الفريق القطري للعمل الإنساني بأن السبب الأساسي لبقاء العديد من الاحتياجات الانسانية في العراق هو مشاكل تتعلق بالتخلف الإنمائي، وتُعد الاستراتيجيات الإنمائية أكثر فاعلية في معالجة تلك المشاكل. وحولت الأمم المتحدة تركيزها من خطة استجابة إنسانية فقط إلى نهج يركز على التنمية، حيث إن ذلك سيخدم بشكل أفضل احتياجات كافة المواطنين في العراق وليس فقط المتضررين من أزمة داعش. وقد قام منسق الشؤون الإنسانية بإبلاغ الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على هذا التحول من خلال اجتماعات منتظمة ورسالة رسمية. وأدى إقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية في حزيران من عام ٢٠٢٢،على وجه الخصوص، إلى زيادة قدرة الحكومة على الاستجابة لاحتياجات كافة المواطنين. ويتواصل نمو القدرات المالية للحكومة، خاصة بفضل ارتفاع أسعار النفط. ونتيجة لتناقص الاحتياجات الإنسانية ووجود هيكلية قوية للحلول الدائمة، يجري تقليص الاستجابة الإنسانية الدولية في العراق، ويجري تنفيذ نهج تقوده الحكومة ضمن إطارعمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

وعلى النحو المبين في هذه الوثيقة، تظل الأمم المتحدة وشركاؤها ملتزمين بمواصلة العمل مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتسليمهما إدارة العمليات الإنسانية ودعم الحكومة في تحمل مسؤولية توفير الخدمات المنقذة للحياة وتلك الداعمة للحياة إلى السكان المتضررين من جراء النزاع في العراق، بما في ذلك من خلال دعمها المُقدم ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF)، ولا سيما الأولوية الاستراتيجية (٥) بشأن «التوصل إلى حلول دائمة كريمة وآمنة وطوعية للنزوح في العراق»، تكملها عند الضرورة مساعدات إنسانية من الشركاء من الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

الأهــداف

في ضوء العملية الانتقالية وتقليص المساعدات الإنسانية الدولية إلى العراق في عام ٢٠٢٢، وفي محاولة لضمان استمرار الدعم المقدم إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتبقية خلال عام ٢٠٢٣، اتفق الفريق القطري للعمل الإنساني في العراق على وضع هذه اللمحة العامة للمرحلة الانتقالية، والتي تصف الاحتياجات الإنسانية الحرجة المتبقية التي لا تستطيع الحكومة والشركاء الإنمائيون تغطيتها بالكامل في عام ٢٠٢٣، كما تحدد أولويات الفريق القطري للعمل الإنساني في مجالي وضع البرامج وجمع الأموال. وستساعد هذه الوثيقة أيضاً الجهات المانحة والوكالات على تحديد أولويات الدعم في عام ٢٠٢٣.

قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بوضع هذه اللمحة العامة للعملية الانتقالية في العمل الإنساني في العراق بالاشتراك مع فريق التنسيق بين القطاعات والفريق القطري للعمل الإنساني خلال المدة بين أيلول ٢٠٢٢ وكانون الثاني ٢٠٢٣. وسيتم إطلاع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان عليه، حيث سيكون وثيقة عامة تعمل كتوجيه يسترشد به الشركاء والمانحون في ترتيبهم لأولويات العمل الإنساني في عام ٢٠٢٣.

تستند اللمحة العامة للعملية الانتقالية في العمل الإنساني إلى نتائج تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠٢٢ ويقدم نظرة خاطفة عن الاحتياجات الانسانية بحسب القطاعات السكانية والمواقع ويحدد أولويات عمل الفريق القطري للعمل الإنساني في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، لا يتضمن الاستعراض أعداد الأشخاص المستهدفين ولا أرقام المتطلبات المالية. ولن يتم تتبع تنفيذ هذه الوثيقة و بالتالي لن يتم تضمينها في اللمحة العامة عن الشؤون الإنسانية في العالم لعام ٢٠٢٣.

الجزء الأول

استعراض عام للوضع الإنساني

باشرت المنظومة الدولية للعمل الإنساني عملياتها في العراق في عام ٢٠١٤، دعماً لجهود الحكومة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن ظهور تنظيم داعش والنزوح الذي تسببت به أعمال العنف التي ارتكبها التنظيم. وخلال المدة بين كانون الثاني ٢٠١٤ وكانون الأول ٢٠٢١ قدمت الأمم المتحدة وشركاءها في العمل الإنساني مساعدات منقذة للحياة لما يقرب من سبعة ملايين مواطن عراقي على امتداد تسع محافظات وعشرات من مخيمات النازحين وآلاف المواقع الأخرى في محافظات متعددة تأثرت من جراء النزاع في أنحاء العراق. وقدمت الجهات المانحة الدولية ما يقدر بثمانية مليارات دولار أمريكي كمساهمة منها في تلك الجهود الرامية لمواجهة حالات الطوارئ. وبالتوازي مع ذلك فإن مليارات أخرى من تمويل التنمية وإعادة البناء وبسط الاستقرار قد ساعدت الحكومة العراقية على إعادة الطاقة الكهربائية ومنظومات المياه العامة وفي إعادة إعمار الطرق والمدارس والمؤسسات الصحية وفي مجال الإسكان.

خلال عام ٢٠٢٢ استهدفت خطة الاستجابة الإنسانية في العراق (٩٩١٠٠٠) شخصاً ضمن أكثر الفئات ضعفاً، وشمل ذلك النازحين داخلياً في المخيمات وخارجها والعائدين لمناطقهم.

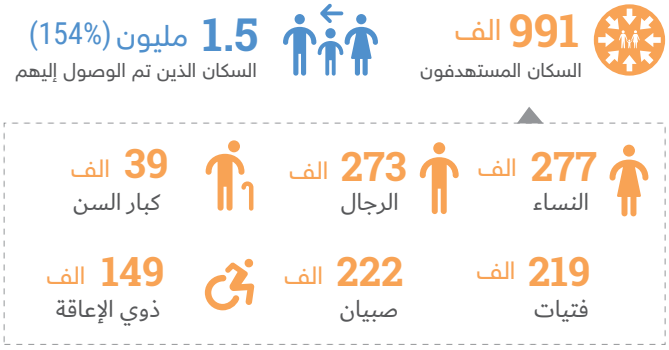

لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، حقق الشركاء في العمل الإنساني ما يزيد على (١٠٠٪) من أهداف خطة الاستجابة الإنسانية ٢ لعام ٢٠٢٢ بتقديم شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدة الإنسانية، وشمل ذلك (١٨٠٠٠٠) شخص من النازحين داخل المخيمات (١٠٠٪ من الـ ١٨٠٠٠٠ شخص المستهدفين بالمساعدة) و (٦٠٥٠٠٠) شخص من النازحين خارج المخيمات (ما يزيد على العدد المستهدف الأولي والبالغ ٢٣٤٠٠٠ شخصاً) و(٧٣٦٠٠٠) شخصاً من العائدين (ما يزيد على العدد المستهدف الأولي والبالغ ٥٧٧٠٠٠).

النازحون في المخيمات

180 الف السكان المستهدفون

180 الف السكان الذين تم الوصول إليهم

النازحون خارج المخيمات

234 الف السكان المستهدفون

605 الف السكان الذين تم الوصول إليهم

العائدون

577 الف السكان المستهدفون

736 الف السكان الذين تم الوصول إليهم

مفتاح الإنجاز حسب المجموعة

القطاع	السكان المستهدفون	% الهدف الذي تم الوصول إليه	السكان الذين تم الوصول إليهم	الشركاء (مجموع/ نشيط)	التمويل المطلوب	التمويل المستلم
تنسيق وإدارة المخيمات	250 الف	86	221 الف	7 / 2	15.2 مليون	1.2 مليون 8
التعليم	354 الف	5	159 الف	26 / 12	17.0 مليون	4.7 مليون 28
سُبل العيش في حالات الطوارئ	49 الف	20	23 الف	35 / 5	10.6 مليون	7.5 مليون 71
الأمن الغذائي	336 الف	61	195 الف	32 / 3	54.4 مليون	19.3 مليون 35
الصحة	388 الف	67	623 الف	29 / 14	46.8 مليون	59.6 مليون 100
الحماية، ونزع الألغام، والإسكان والأراضي والملكية	630 الف	34	672 الف	44 / 22	65.3 مليون	40.5 مليون 62
حماية الطفل	303 الف	26	200 الف	45 / 21	30.1 مليون	0.5 مليون 2
العنف الجنسي	353 الف	30	272 الف	39 / 23	36.2 مليون	1.3 مليون 3
المأوى/ اللوازم غير الغذائية	311 الف	9	64 الف	19 / 6	47.4 مليون	10.8 مليون 23
الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية	730 الف	22	732 الف	32 / 13	33.4 مليون	22.5 مليون 67
المساعدة النقدية متعددة الأغراض	135 الف	1	52 الف	12 / 3	28.6 مليون	4.4 مليون 16
التنسيق والخدمات المشترك	-	-	-	-	15.0 مليون	10.7 مليون 72

الجزء الثاني

الاحتياجات الإنسانية المتبقية

أجريت "الجولة العاشرة من تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات" (MCNA X)[2] بين شهري حزيران وآب ٢٠٢٢ في مخيمات النازحين الستة والعشرين المتبقية وفي (٦٤) قضاء فيها ما لا يقل عن (٢٠٠) أسرة نازحة أو عائدة وفقاً للقائمة الرئيسية لمصفوفة تتبع النزوح الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة في شهر آذار ٢٠٢٢. وأجرى تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات استطلاعاً عشوائياً شمل (١٢٨٣٩) أسرة كما يبين الجدول أدناه، بهدف شمول المناطق التي لديها احتياجات تثبتها البيانات والتي تحظى باهتمام خاص من الجهات الفاعلة المعنية بالحلول الدائمة، بغية الموائمة مع الأهداف المستقبلية في وضع البرامج والاسترشاد به في وضع تلك الأهداف.

الوضع	عدد الأسر
نازحون داخل المخيمات	2.3 الف
نازحون خارج المخيمات	5.9 الف
عائدون إلى مناطقهم	3.7 الف
مجتمعات مضيفة	0.9 الف
المجموع	**12.8 الف**

أهم خمسة احتياجات ذات أولوية تم الإبلاغ عنها وحددتها الجولة العاشرة من تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات (MCNA X):

فيما يلي الأولويات الخمس الأكثر شيوعاً التي أبلغت عنها الأسر المشمولة بالاستبيان على مستوى البلاد :
١) دعم سبل المعيشة/ التوظيف، ٢) المأوى/ الإسكان، ٣) الرعاية الصحية، ٤) الغذاء، ٥) الحاجة لسداد الديون.

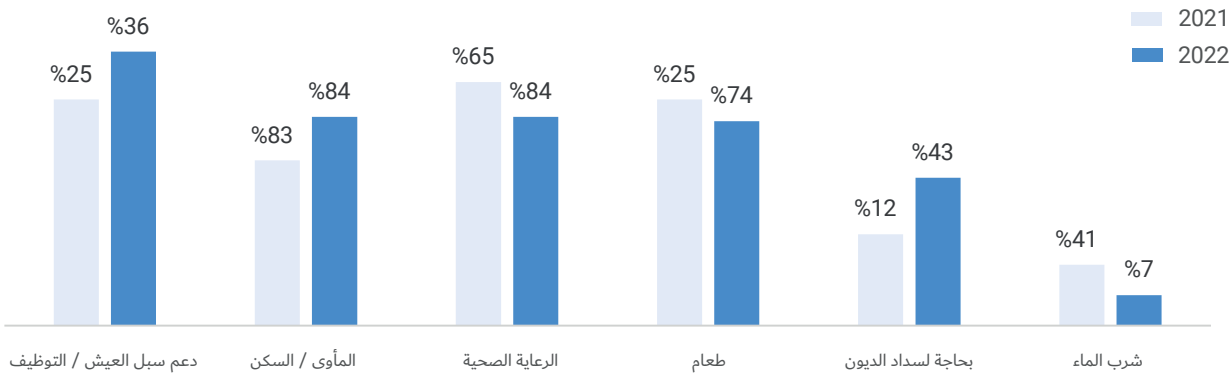

أهم خمسة أسباب تمنع العودة إلى المناطق الأصلية

١. المساكن في المناطق الأصلية متضررة/ مُدمّرة.

٢. الافتقار إلى سبل المعيشة/ الأنشطة المدرّة للدخل في المناطق الأصلية.

٣. الخوف/ الصدمة المرتبطان بالعودة إلى المناطق الأصلية.

٤. الافتقار إلى الوسائل المالية للعودة والبدء من جديد.

٥. انعدام الأمن.

٢.١
الفئات السكانية المتضررة

تنقل السكان، النازحين داخلياً والعائدين

لغاية حزيران ٢٠٢٢، عاد ما يزيد على (٨١٪) من مجموع الستة ملايين شخص الذين كانوا نزحوا من ديارهم أبان أزمة تنظيم داعش، فيما لا يزال (١.٢) مليون عراقي نزحوا عن ديارهم منذ ٢٠١٤ يعيشون وضع النزوح، بمن فيهم (١٨٠٠٠٠) شخص يقطنون في (٢٦) مخيماً (٢٥ منها في إقليم كردستان العراق، وواحد في محافظة نينوى).

تحركات السكان بمرور الوقت

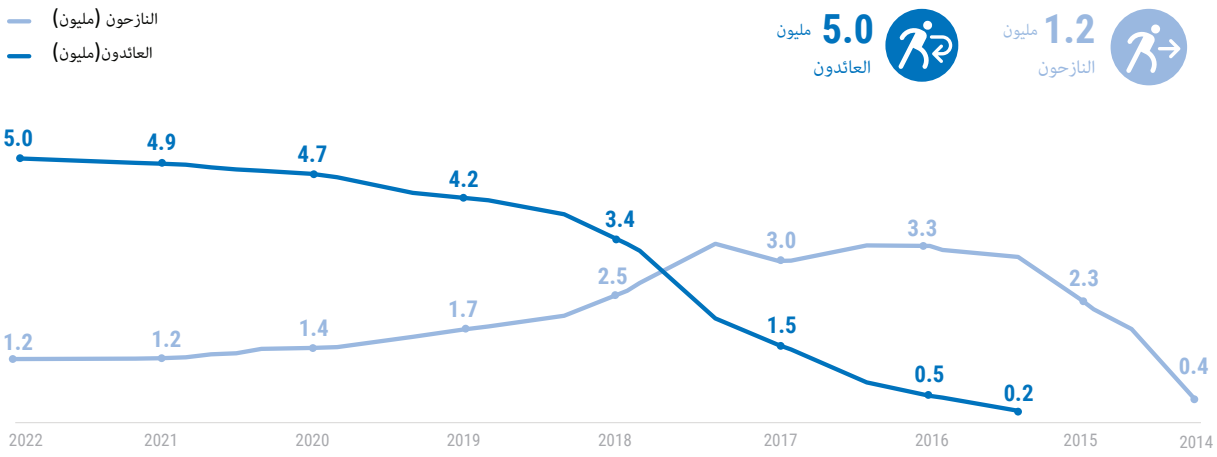

النازحون حسب فئة المأوى

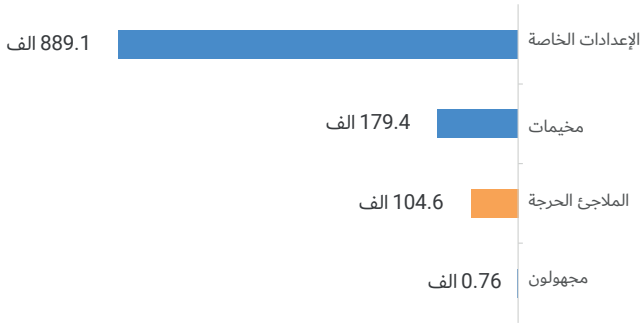

العائدون حسب فئة المأوى

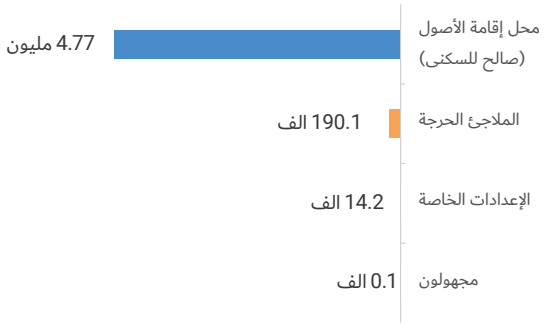

حددت مصفوفة تتبع النزوح (DTM) لغاية ٣٠ أيلول ٢٠٢٢ وجود (١,١٧٣,٨١٢) نازح داخلياً (٢٠١,٦١٤ أسرة) وهو انخفاض بمقدار (٣,٤٢٢ نازح) منذ الجولة السابقة لجمع المعلومات في نيسان- حزيران ٢٠٢٢، حيث سجلت أقضية تكريت والحمدانية والموصل أكبر انخفاض في أعداد النازحين. ويعزى السبب في الانخفاض البسيط في أعداد النازحين في تلك الأقضية إلى إعادة تأهيل المساكن والتحسن في تقديم الخدمات في مناطق النازحين الأصلية، مع الافتقار إلى سبل كسب العيش والوسائل التي تؤمن البقاء في مناطق النزوح. ولوحظ ما مجموعه (٨٦٧٠) انتقال للنازحين بين تموز وأيلول من عام ٢٠٢٢، وذلك يشمل (١٩٧٤) شخصاً نزحوا للمرة الأولى و(٥٨٦٧) شخصاً نزحوا للمرة الثانية و(٢٨٩) شخصاً لم يتمكنوا من العودة[٣].

وحددت مصفوفة تتبع النزوح الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة وجود (٤,٩٧٨,٦٧٤) عائداً إلى دياره لغاية ٣٠ أيلول ٢٠٢٢، شكّلوا (٨٢٩٧٧٩) أسرة، وهي زيادة بمقدار (٨٨٨٦) عائداً منذ الجولة السابقة التي جمعت بياناتها خلال المدة من نيسان إلى حزيران ٢٠٢٢. وشهدت أقضية الموصل وطوز خورماتو والحويجة أعلى زيادة في عدد العائدين، وتعكس الزيادة البسيطة في تلك الأقضية عوامل مثل المساعدات المالية للأسر التي ترغب بالعودة، والتحسن في تقديم الخدمات في المناطق الأصلية والصعوبات التي واجهتهم في دفع بدلات الإيجار في مناطق النزوح. فيما شهدت أقضية الخالص والحضر والرطبة أكبر انخفاض في أعداد العائدين بسبب الافتقار إلى فرص كسب العيش والخدمات في المناطق الأصلية[٤].

ظروف المعيشة

- انخفض الإيواء الطارئ قليلاً خلال عام ٢٠٢٢ بسبب الانخفاض الحاد في الحضر والبعاج وسنجار والخالص وطوز خورماتو وداقوق والرطبة، والحويجة، والمقدادية، والفلوجة.
- تحسن توفُّر مراكز الخدمات الصحية إلى جانب مواقع الإيواء الطارئ منذ ٢٠٢١.
- تعيش أغلب الأسر المشمولة بالإيواء الطارئ في مواقع غير رسمية.[5]

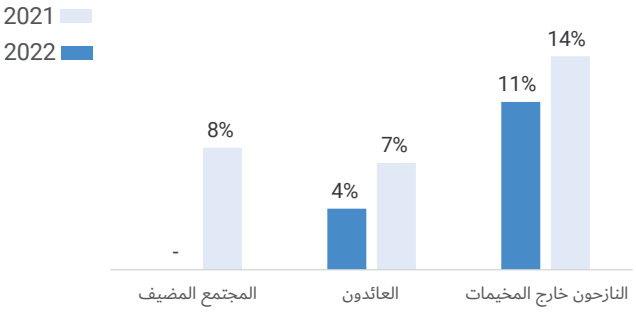

٢.٢
المخاطر المتعلقة بالحماية

يعيق فقدان الأشخاص للوثائق (المستمسكات) المدنية حصولهم على الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية ومنافع الضمان الاجتماعي، ويمكن أن يؤدي إلى عرقلة حرية التنقل وزيادة مخاطر الاحتجاز والاعتقال والاستبعاد من برامج التعويض و/أو إعادة الإعمار وعدم القدرة على المشاركة في الامور العامة في البلد. وكذلك يتعرض الأطفال الذين لم تصدر لهم شهادة ولادة إلى خطر انعدام الجنسية. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يعيق الافتقار إلى الوثائق المدنية الحصول على المساعدات المهمة المتعلقة بالحماية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للأشخاص ممن لديهم احتياجات محددة فيما يخص حماية الأطفال والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يتطلب الإحالة إلى السلطات الرسمية. إن الحصول على الوثائق المدنية تُعدّ منفذ العراقيين الرئيسي للحصول على الخدمات العامة، بيد أن ذلك لا يزال يمثل تحدياً بالنسبة للنازحين داخلياً والعائدين إلى مناطقهم، بالإضافة إلى أفراد المجتمعات المضيفة، وهو تحدٍ يشمل كذلك من ينتمون حقاً أو يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى جماعات متطرفة.

وقد عمل قطاع الحماية بشكل مكثف على استحصال الوثائق المدنية، ومنذ عام ٢٠١٩ تم إصدار أكثر من (٣٦٥٦٠٠) وثيقة، تم تأمين أكثر من (١٥٣٤٠٠) وثيقة منها من خلال مساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).

يبين تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠٢٢ أن ما يقرب من (٤٣٣٠٠٠) شخصاً من أصل (٦.٢) مليون نازح داخلي/ نازح عائد لم يحصل على واحدة على الأقل من الوثائق الثبوتية الأساسية لحد الآن. وبالمقارنة مع اللمحة العامة للاحتياجات الإنسانية/ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١، لوحظ انخفاض في أعداد الأسر التي أفادت أن واحداً على الأقل من أفرادها لا يمتلك وثيقة من الوثائق الأساسية، ولا سيما من بين النازحين خارج المخيمات (انخفضت النسبة من ٢٥٪ من الأسر النازحة خارج المخيمات في عام ٢٠٢١ إلى ١٥٪ في عام ٢٠٢٢). وفضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حاليا بيانات أساسية تتعلق بالسكان العراقيين غير المتأثرين مباشرة بالتهجير القسري أو تنظيم الدولة الإسلامية الذين قد تكون لديهم مشاكل فيما يتعلق بالحصول على الوثائق المدنية أيضا.

وتشمل العوائق الرئيسة أمام الحصول على الوثائق المدنية كما ورد في تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات: الكلفة العالية للحصول على/ تجديد الوثائق وتعقيد الإجراءات، وهو ما قد يشكل أيضاً عقبات تواجهها فئات سكانية هشة أخرى في العراق لم تُهجّر من ديارها ولم تتضرر مباشرة من أعمال العنف على يد تنظيم داعش. وبالنظر لذلك، ولضمان حصول السكان على بطاقات تعريفية، تبقى هناك حاجة متواصلة إلى إيفاد بعثات متنقلة لإصدار الوثائق المدنية إلى جانب أنشطة الدعوة والمساعدة القانونية لإزالة الحواجز، ولا سيما بالنسبة للقضايا المعقدة.

وتكون النساء والفتيات، على وجه الخصوص في الأسر التي تعيلها نساء، والنساء المعاقات، وأولئك اللاتي ينظر إليهن بأنهن منتميات إلى جماعات متطرفة، مُعرضات إلى مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتعد الأسر التي تعيلها نساء، والنساء، والفتيات من الفئات الهشة من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية بالمقارنة مع السكان الذكور، مما ينجم عنه انعدام أكبر للأمن الغذائي واستخدام أكثر تكراراً لاستراتيجيات تكيف مؤذية[6] ، الأمر الذي يضر أيضا بالصحة العقلية والجنسية والإنجابية للنساء والفتيات مع عواقب تهدد حياتهن، بما في ذلك زواج الأطفال والمقايضة بالجنس. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بأن المقايضة بالجنس تُستخدم كاستراتيجية سلبية للتكيف من أجل البقاء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الصعوبات الاقتصادية[7] والنزوح الطويل الامد[8] . وعلاوة على ذلك، أفادت الأسر التي تعيلها نساء عدم امتلاكها وثيقة مدنية وقانونية مهمة واحدة على الأقل، مما يشكل حائلاً دون حصولهم على الخدمات[9]. كما أفادت النساء بحصولهن على فرص محدودة/تخضع لقيود للحصول على الحماية والنقد وسبل العيش والمأوى والخبرات المتخصصة بالصحة العقلية والمساعدة القانونية. أفادت ٢٠٪ من الأسر بأن النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) يواجهن صعوبة في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية المتخصصة، بين الأسر التي تضم نساء في سن الإنجاب.[10]

يؤدي عدم وجود هذه الخدمات الأساسية أو إعاقتها إلى زيادة تعرضهن لأنواع معينة من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يؤثر سلباً على جهود التعافي وإعادة الإدماج للناجيات من ذلك العنف وعلى تحولهن من ضحايا إلى ناجيات.

وسجل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) زيادة كبيرة في الحوادث المبلغ عنها بما نسبته ٦٣٪ بالمقارنة مع نفس المدة من عام ٢٠١١.[11] وكانت ٨٣٪ من حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي ذات علاقة بالعنف الأسري على يد أفراد الأسرة المقربين، وقد زادت تلك النسبة - بحسب ما أُبلِغ- عنه بالمقارنة مع عام ٢٠٢١، حيث كانت ٧٧٪ ، وكان الضحايا أيضاً من بين الأشد هشاشة، وهم كبار السن والمعاقين. وطبقاً للتقرير، شكلت حالات الزواج القسري ٦٪ من الحوادث المبلغ عنها، بينما شكل الزواج المبكر ٧٪ من الحالات، والذي يمكن أن يُعزى إلى زيادة في آليات التكيف السلبي، ولكن أيضا بسبب سوء الفهم المتجذر في الأعراف التقليدية والثقافية والاجتماعية، وانعدام الوعي بحقوق المرأة وقدراتها، والعقبات الهيكلية والقانونية التي أسهمت في استمرار تهميش المرأة، والاستبعاد الاجتماعي، وانخفاض مستوى رفاهيتها مقارنة بنظرائها من الرجال.

لا تزال الذخائر المتفجرة تهدد سلامة المجتمعات المحلية وتترك آثارها عليها، وتعيق الوصول إلى الأراضي المنتجة، وتعرقل عودة السكان إلى المناطق المتضررة. ووفقاً للبيانات المسجلة في قواعد البيانات الوطنية للأنشطة المتعلقة بالألغام[12] ، فإن ٢٥٣٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي ملوثة بالذخائر المتفجرة وتتطلب موارد واسعة لاستطلاعها وإزالة تلك الذخائر منها.

٢.٣
الافتقار إلى الحد الأدنى من توفر الخدمات الأساسية

الصحة

- أفادت ٣٦٪ من الأسر أنها تضم شخصاً واحداً على الأقل في حاجة إلى رعاية صحية غير ملباة خلال الأشهر الثلاثة التي استغرقها جمع البيانات، وذلك من بين الأسر التي أبلغ عن احتياجها.
- تعد أكثر خمسة عوائق شيوعاً في الإبلاغ عنها أمام الرعاية الصحية هي: تكلفة الخدمات/الأدوية، وبُعد مركز العلاج/عدم وجود وسيلة نقل، وعدم قيام عيادات الصحة العامة بالإحالة، وعدم وجود علاج متاح في المرفق الصحي، وعدم توفر دواء في المرفق الصحي/الصيدلية.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

- أفاد ما لا يقل عن ٩٥٪ من جميع الفئات السكانية في كافة أنحاء البلاد بتوفر مرافق الصرف الصحي القائمة المُحسنة ومرافق غسل اليدين المُحسنة.
- وأفاد ٩٢٪ من النازحين داخلياً في المخيمات و٩٣٪ من النازحين خارج المخيمات بأن لديهم مصدر محسن للمياه. وكان هذا الرقم في العام الماضي ٨٤٪ من النازحين في المخيمات و٩٠٪ من النازحين خارج المخيمات.
- وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للأسر التي أبلغت عن حصولها على ما يكفي من المياه لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية، لوحظ تحسن طفيف منذ العام الماضي في أوساط النازحين خارج المخيمات (من ٨٠٪ إلى ٨٢٪) والعائدين (٨٥٪ إلى ٩٠٪) بينما انخفضت النسبة للنازحين في المخيمات انخفاضاً كبيراً (من ٦٧٪إلى ٤٨٪).
- تتعلق أكثر المشاكل شيوعاً، والتي أبلغ عنها السكان في أرجاء البلاد فيما يخص جودة المياه، بعدم صفاء المياه، ومذاق المياه المستهجن، وروائح المياه الكريهة.

التعليـــــــم

- بحسب ما ورد في التقارير، التحق ٨٣٪ من الأطفال في سن المدرسة بالتعليم الرسمي بانتظام (٤ أيام على الأقل في الأسبوع) خلال العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢ عندما كانت المدارس مفتوحة.
- أفادت ٢٨٪ من الأسر التي لديها طفل واحد على الأقل في سن المدرسة أن طفلها لم يلتحق بالمدرسة الرسمية بانتظام (٤ أيام على الأقل في الأسبوع) في العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢ أثناء فتح المدارس، وذلك من بين الأسر التي تضم أطفالاً. وبالنسبة للنازحين في المخيمات، فإن العوائق الأكثر شيوعاً التي تم الإبلاغ عنها للالتحاق بالمدارس هي: «أننا غير قادرين على تسجيل أطفالنا في المدرسة» و «عدم اهتمام الأطفال بالتعليم» في حين أن العائق الرئيسي بالنسبة للنازحين خارج المخيمات والعائدين هو «لا يمكننا دفع النفقات المتعلقة بالمدرسة».

٢.٤
الافتقار إلى دخل يكفل استمرار الحياة اليومية

سبل العيش في حالات الطوارئ

- ٦١٪ من الأسر تبلغ قيمة ديونها المبلغ عنها أكثر من (٩٠٠٠٠) دينار عراقي لكل فرد من أفراد الأسرة.
- وتفيد تقارير أن ٣١٪ من الأسر تنفق أكثر من ٢٥٪ من إجمالي إنفاقها على الرعاية الصحية.
- أفادت التقارير أن ٧٤٪ من الأسر تنفق أكثر من ٤٠٪من إجمالي إنفاقها على الطعام.
- أفاد ٢٤٪ من الأسر بوجود شخص بالغ واحد على الأقل (١٨ عاما فما فوق) عاطل عن العمل ويبحث عن عمل.

الأمن الغذائـــــــي

- حققت ٩٥٪ من الأُسر، حسب مقياس درجة الاستهلاك الغذائي للأسرة (FCS)، درجة "مقبول" (أعلى فئة).
- حققت ٩٥٪ من الأُسر، حسب مقياس الجوع داخل الأسر، درجة "قليل إلى منعدم" (أعلى فئة).
- من بين الغالبية العظمى من الأسر التي أفادت بعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية، أفادت ٣٦٪ منها أنها استدانت لشراء الغذاء. وأفادت أكثر من ٥٠٪ من الأسر التي تعيلها نساء أنها تنفق أكثر من نصف إجمالي الدخل على نفقات الغذاء، مع ارتفاع حاد بنسبة ٧٥٪ لخُمس تلك الأسر، مما يعكس زيادة الهشاشة الاقتصادية.
- ان من المرجح أيضاً أن تحدد الأسر التي تعيلها نساء الغذاء باعتباره حاجة ذات أولوية غير ملباة (٦٦٪)، مقارنة بالأسر التي يعيلها ذكور (٥٣٪)، مما يشير إلى أن نسبة أعلى من الأسر التي تعيلها نساء كانت تكافح لتلبية احتياجاتها الأساسية أو حددت أولويات نفقاتها بشكل مختلف.

فئات الأمن الغذائي

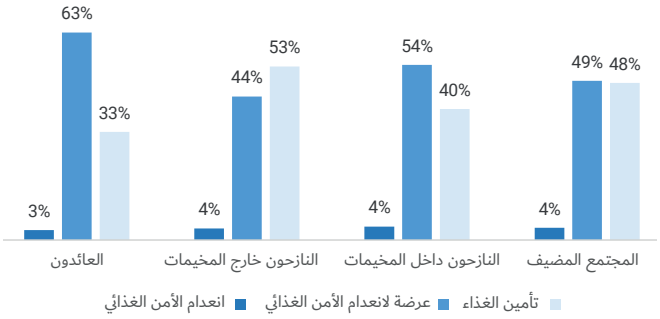

استراتيجيات التأقلم مع سبل العيش

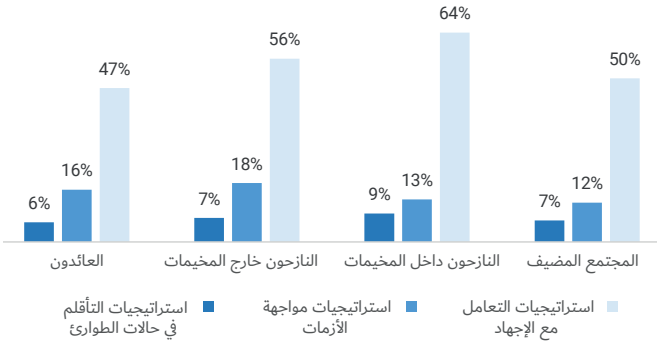

مجموعات استهلاك الغذاء

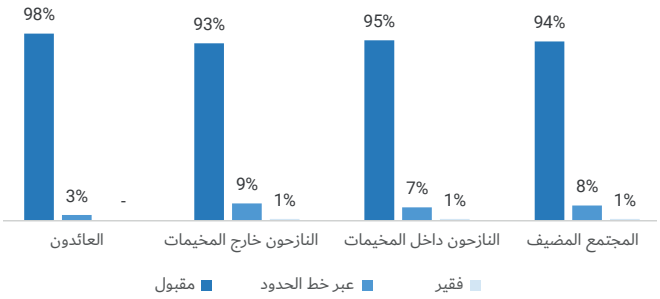

مجموعات نصيب الإنفاق على الغذاء

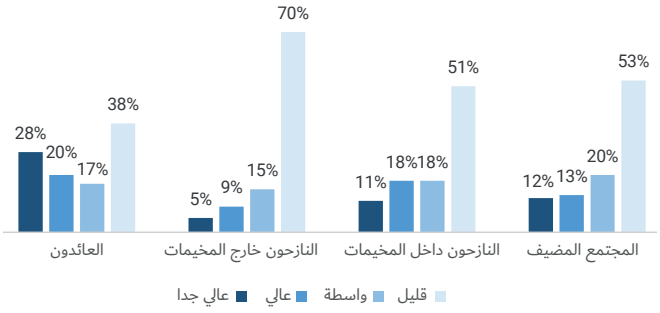

الجزء الثالث

أولويات الاستجابة الإنسانية

٣.١
الأشخاص الذين يواجهون مخاطر جسيمة تتعلق بالحماية و/أو لديهم احتياجات تهدد حياتهم ولا يستطيعون الحصول على المساعدة الحكومية.

لا يزال ضمان الوصول إلى الخدمات العامة يمثل تحدياً كبيراً خاصة للنازحين والعائدين، ولكن أيضاً للأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمع المضيف، بما في ذلك أولئك الذين لديهم انتماءات حقيقية أو متصورة مع الجماعات المتطرفة والأميين والذين يعيشون في مناطق نائية، فضلاً عن أولئك المعرضين لخطر انعدام الجنسية مثل البدون والكرد الفيليين، بما في ذلك بسبب طريقة حياتهم البدوية.

ويتعرض الأشخاص الذين لا يمتلكون وثائق مدنية بشكل خاص لخطر الاستبعاد من المساعدة الاجتماعية الحكومية ولا يتمكنون من الحصول على الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وإعانات الضمان الاجتماعي، كما يعانون من تقييد حرية التنقل وزيادة خطر الاعتقال والاحتجاز والاستبعاد من برامج إعادة الممتلكات و/أو إعادة الإعمار وعدم القدرة على المشاركة في الشؤون العامة للبلاد. ويتعرض الأطفال الذين ليس لديهم بيانات ولادة أيضاً لخطر انعدام الجنسية، خاصة أولئك الذين ولدوا لأبوين لهما انتماء حقيقي أو متصور إلى داعش. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الوثائق المدنية إلى إعاقة الوصول إلى انشطة الحماية بالغة الاهمية، خاصة للأشخاص الذين لديهم احتياجات محددة لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتي تتطلب الإحالة إلى السلطات العامة. وفي غياب القدرة على الوصول إلى الحماية الاجتماعية الحكومية، يمكن للمساعدات النقدية أن تساعد في الحصول إلى الاحتياجات الأساسية للسكان مع بذل الجهود لربطهم بخطط الحماية الاجتماعية القائمة. وخلال عام ٢٠٢٣، سيستمر منتدى النقد العراقي في دعم التسليم النقدي بكفاءة وجودة مع التركيز بشكل خاص على الروابط مع الحماية الاجتماعية والدعوة نحو دمج الفئات السكانية الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضمان حصول الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية على الوثائق القانونية اللازمة بالإضافة إلى العمل في المناطق ذات الاحتياجات العالية من الوثائق المدنية. علاوة على ذلك، ستتعاون المفوضية مع وزارة الداخلية والجهات المعنية من أجل إنشاء مكاتب مؤقتة لإصدار البطاقة الموحدة. وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات من خلال أمر وزاري من وزارة الداخلية لمناقشة مكاتب الهوية الموحدة المؤقتة، وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمراقب للجنة. ويقوم شركاء المساعدة القانونية في المفوضية بالمشاركة الفعالة بنشاط في المهمة من خلال تحديد المستفيدين المستهدفين وإعداد الطلبات وتوعية النازحين والعائدين والسكان العراقيين الضعفاء بشأن المتطلبات.

وعلى صعيد آخر، تفيد التقارير بأن تعقيد إجراءات الحصول على الوثائق والافتقار إلى الوثائق/الأدلة المطلوبة ونقص الوعي بالإجراءات والعقبات العملية (مثل المسافة للوصول إلى دوائر الاحوال المدنية والجنسية والعقبات المالية وما إلى ذلك)، وفي بعض الأحيان، التمييز (الحقيقي و/أو المتصور)، يعوق بعض الأفراد/الأسر من الحصول على وثائق الجنسية أو إثبات الجنسية. ويمكن أن يؤدي عدم وجود إثبات للجنسية والعوائق التي تحول دون الحصول على الوثائق إلى تعريض الأشخاص لخطر انعدام الجنسية ومنع الحصول على الحقوق. ويعتبر فقدان الوثائق المدنية أو تلفها مشكلة حماية رئيسية تواجه النازحين والعائدين، الذين يواجه الكثير منهم العديد من العوائق التي تحول دون الحصول على الوثائق المدنية وتجديدها، خاصة أولئك الذين يعتقد أنهم ينتمون إلى الجماعات المتطرفة. ويظهر تقييم الاحتياجات المتعدد لعام ٢٠٢٢ أن أكثر من ٤٣٠،٠٠٠ فرد لا يزالون يفتقرون إلى وثيقة مدنية أساسية واحدة على الأقل (٢٦٪ من الأسر النازحة في المخيمات و١٥٪ من النازحين في المناطق الحضرية و١٢٪ من العائدين – وانخفض ذلك من ٢١٪ و٢٥٪ و١٦٪ في عام ٢٠٢١ على التوالي). ويعتبر الحصول على الجنسية والوثائق المدنية جانباً رئيسياً من استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية النازحين ويضمن قدرة الناس على الحصول على الخدمات الأساسية العامة وحرية التنقل والوصول إلى برامج إعادة الإعمار والقدرة على المشاركة في الشؤون العامة للبلاد. كما يرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بأنشطة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وخاصة في ركيزة الحلول الدائمة لضمان حصول مواطني العراق على الوثائق المدنية التي ستوفر لهم بدورها إمكانية الحصول على الخدمات العامة. ولضمان حصول أفضل للنازحين والعائدين وأفراد المجتمع المحلي الضعفاء لوثائق مدنية جديدة واستبدال المفقودة منها في مناطق العودة والنزوح، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك دعم إعادة تأهيل دوائر الشؤون المدنية، بما في ذلك في سياق نشر الهويات الموحدة الجديدة (التي ستحل تدريجياً محل كل من بطاقة الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية)، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

٣.٢
الأشخاص المعتمدون على الخدمات الإنسانية عندما تكون الحكومة غير راغبة أو غير قادرة بعد على تولي زمام الأمور.

تنسيق المخيمات وإدارتها

تتمثل الأولويات الرئيسية لشركاء تنسيق المخيمات وإدارتها في عام ٢٠٢٣ في مواصلة تلبية الاحتياجات التي تهدد حياة النازحين في مواقع النزوح الذين لا يمكنهم تلقي المساعدة الحكومية، بما في ذلك المواقع الرسمية وغير الرسمية، وذلك من خلال مبادرات الحد من المخاطر في المواقع المستهدفة والتنسيق بين الشركاء وإدارة المعلومات والمناصرة والاتصال الحكومي. ومع القيام بذلك، سيعمل قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها أيضاً على بناء قدرات كل من الحكومة المحلية والنازحين في مجال الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها من خلال تدريبات بناء القدرات، والاجتماعات، وحوارات السلام وغيرها. وسيعمل قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية والحلول الدائمة لتلبية احتياجات الحماية وتسهيل وصول النازحين بشكل متكافئ إلى حلول أطول أمداً ومعالجة العوائق التي تحول دون عودة النازحين الذين لديهم انتماءات متصورة وقضايا المشاركة الاجتماعية والعشائرية.

وسيكون سكان المستوطنات العشوائية مثل عامرية الفلوجة وبزيبز ضعفاء بشكل خاص لأن هذه المناطق لا تعتبرها الحكومة العراقية مخيمات رسمية، وبالتالي فمن المتوقع أن يتمكنوا من الحصول على الخدمات مثل عامة السكان. ومع ذلك، لا يزال هؤلاء الأشخاص يعانون من تعطل سبل العيش وهم غير قادرين/غير راغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية لعدة أسباب. وبناء على حالة التمويل الحالية، ستقدم المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية تباعاً خدمات الرعاية الصحية الأولية في هذه المواقع حتى منتصف عام ٢٠٢٣. ولكن ينبغي أن توفر الحكومة حلاً مستداماً، لأن هذه الوكالات لن تكون قادرة على الاستمرار إلى ما لا نهاية. بالإضافة إلى ذلك، في مخيمات مثل حسن شام، حيث لا يملك الناس الوثائق الملائمة، سيكون من الصعب الحصول على الخدمات العامة. لذلك ينبغي مواصلة الخدمات الإنسانية في هذه المواقع.

الصحة

إضافة إلى ذلك، تجري دائرة صحة دهوك مناقشات مع الشركاء للتخطيط لحل مستدام لتوفير الخدمات الصحية للنازحين داخل المخيمات اعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٣ فصاعداً، لأنه، كما يزعمون، لا تملك الدائرة القدرة على تولي هذا الدعم. ومن المقرر أن تستمر منظمة الصحة العالمية بتقديم خدماتها حتى منتصف العام وينبغي القيام بالعمل لضمان عدم حرمان هؤلاء النازحين من الرعاية الصحية الأساسية بعد حزيران ٢٠٢٣. ويعد دعم واستدامة التطعيمات ضد الحصبة وشلل الأطفال ودعم النساء المتأثرات بحالات الطوارئ للحصول على الرعاية الصحية الأولية، أولوية، مع ملاحظة أن برامج التوعية في إقليم كردستان الممولة من قبل الممولين الإنسانيين والتنمويين قد ضمنت ارتفاع معدلات التطعيم المنخفضة بعد COVID من مستوى منخفض بشكل خطير.

سبل العيش المستدامة

هناك حاجة خلال عام ٢٠٢٣ إلى بذل جهود منسقة لدعم انتقال النازحين من المساعدات الآنية إلى دعم سبل العيش المستدامة من أجل التعامل مع الإغلاق المحتمل لمخيمات النازحين. وسيدعم برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى برامج تعزيز المهارات وسبل العيش من أجل توفير المهارات ذات الصلة بالسوق للسكان المتضررين والعمل بالتنسيق مع الأطراف الرئيسية للأنشطة التآزرية والدعوة مع المؤسسات ذات الصلة. وينبغي أن تأخذ الاستجابة الإنسانية أيضاً في الاعتبار الضغط المحتمل على النظم الغذائية والموارد الطبيعية في مناطق العودة، ويعمل برنامج الأغذية العالمي على دعم سبل العيش البديلة وبرامج ترميم بناء الموارد الطبيعية بالتعاون مع الوزارات المعنية والشركاء الرئيسيين.

حماية الطفل

فيما يتعلق بحماية الطفل، ستكون الأولوية لتقديم الخدمات إلى أن تتمكن السلطات من تولي المهام بالولاية المسندة والهيكل والموارد اللازمة. وستكون الاستجابة لعودة الأطفال من شمال شرق سوريا مهمة ضمن الاستجابة الشاملة.

التعليم

بالنسبة للتعليم، بالإضافة إلى الدعم المستمر للسكان المتضررين، سيكون وضع ترتيبات مستدامة ودائمة لتعليم الأطفال النازحين في إقليم كردستان من أولويات السياسات وكذلك دعم التنفيذ المستمر لسياسة تكامل تعليم اللاجئين. ومن أجل إيجاد حلول للأطفال النازحين، من المهم أن ندرك أنها عملية تتطلب حلولاً فنية وكذلك قرارات سياسية تمس بعض القضايا الصعبة المركزية في العلاقات بين الأقاليم وستتطلب الإبداع والدعوة على جميع المستويات.

المأوى الحيوي

توفر المساعدة في مجال المأوى تدبيراً مهماً لحماية النازحين خاصة أولئك المعرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأطفال، كما هو مبين في مكان آخر من هذه الوثيقة. وخلال عام ٢٠٢٣، من المتوقع وفقاً لنتائج تقييم الاحتياجات المتعدد لعام ٢٠٢٢، أن ما لا يقل عن ١٤٤,٠٠٠ نازح في المواقع غير الرسمية لا يزالون في حاجة ماسة إلى المساعدة في مجال المأوى. وسيواصل الشركاء تقديم المساعدة في مجال المأوى كجزء من نهج الاستقرار، بطريقة تعزز تعبئة المجتمع المحلي للحد من المخاطر الأخرى وتعزيز المشاركة مع السلطات كجزء من تسهيل الحصول على الخدمات. وتؤدي المشاركة المجتمعية التي تيسرها مساعدة المأوى إلى إيجاد فرصة وصول ومشاركة لأشكال أخرى من المساعدة الإنسانية.

الجزء الرابع

استجابة الأطراف الفاعلة الأخرى

٤.١
استجابة الحكومة

ما الذي ستتولاه الحكومة كجزء من التخطيط للانتقال؟

اتخذت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان وكذلك السلطات المحلية خطوات أساسية لتشجيع عملية الانتقال والتسليم. قام وزير العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بتشكيل لجنة للمساعدة في توفير الوثائق المدنية لجميع الأطفال الذين يعيشون في مخيمات النازحين ودور الأيتام والمناطق خارج المخيمات. وإذا تم تنفيذ هذه التدابير، فإنها يمكن أن تساعد بشكل كبير في الحد من الضعف بين الأسر النازحة. ولكن هذه التدابير غير مفعلة بعد في المناطق الحضرية، ولا تزال تستبعد الأطفال المولودين لأبوين يعتقد أنهما مرتبطان بداعش. لذلك يظل هؤلاء الأطفال بدون وثائق مدنية مناسبة.

وقد أطلقت وزارة التعليم الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة والتي ستتضمن أحكاماً خاصة لضمان تطور الأطفال الضعفاء، بما في ذلك الأطفال النازحين. وقد تم إطلاق سياسة تكامل تعليم اللاجئين في حزيران وتم تفعيل المرحلة الأولى لدمج الصفوف الأربعة الأولى في نظام التعليم العادي في إقليم كردستان. وقد حقق ذلك نجاحاً كبيراً، مما أدى إلى زيادة التسجيل. وسيتم تنفيذ هذه العملية بالتدريج واستكمالها بحلول آب ٢٠٢٤.

وتعمل وزارة الصحة الاتحادية مع قطاع الصحة لتولي دور التنسيق في القطاع الصحي، عقب إيقاف عمل القطاع.

وفي إقليم كردستان، طلبت وزارة الداخلية من دائرة المياه ودائرة البلديات والسياحة البدء في التخطيط لتولي مسؤولية توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات في إقليم كردستان. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، تولت السلطات خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في معظم مخيمات النازحين في إقليم كردستان. ووافقت السلطات في دهوك على السماح للنازحين الذين يعيشون في المخيمات بتحسين مآويهم لتحسين ظروفهم المعيشية من خلال بناء هياكل شبه دائمة وتقدم الأمم المتحدة المشورة والمساعدة الفنية لهذا الجهد. وفي محافظة نينوى، وافقت السلطات المحلية على تولي توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الى مخيم الجدعة ٥، وتجري مناقشة تفعيل هذا الترتيب. كما شكلت كل من الوزارات الاتحادية ووزارات إقليم كردستان مجموعات تنسيق مشتركة بين الوزارات لتنسيق انشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الطارئة. وستواصل اليونيسف دعم هذه المجموعات لضمان استمرار نشاطها.

بالإضافة إلى ذلك، يتم دعم أنشطة الاستجابة الإنسانية لليونيسف من خلال أنشطة تنمية القدرات الحكومية من خلال برنامجها القطري، في جميع القطاعات، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والتغذية وحماية الطفل والتعليم وإشراك المراهقين والشباب والحماية الاجتماعية. وسيكون من المهم ضمان الربط بين الاستجابة الإنسانية وإصلاح الحماية الاجتماعية للوصول إلى السكان المتضررين من النزاع الذين استفادوا من العمل الإنساني ودعمهم، بما في ذلك السكان العائدون من شمال شرق سوريا، وأغلبهم من الأطفال والنساء.

ومنذ حزيران ٢٠٢١، أشركت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام دائرة شؤون الألغام كرئيس مشارك في القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام. وستنقل مهام التنسيق إلى هيئة تنسيق قطاعية تتألف من الدوائر الحكومية ذات الصلة والجهات المانحة ومشغلي الإجراءات المتعلقة بالألغام.

بناء قدرات المؤسسات الحكومية من أجل الانتقال السلس في القطاعات المختلفة

طوال عام ٢٠٢٢، بدأت القطاعات الانسانية بالعمل مع الوزارات التنفيذية المعنية، ودعم العديد منها تطوير اختصاصات قطاعات التنسيق التي تقودها الحكومة، وأجرى بعضها تقييمات للقدرات لتحديد الخدمات والوظائف التي يمكن للحكومة القيام بها وبناء القدرات الذي قد تكون هناك حاجة إليه.

وقد أعطت معظم القطاعات الأولوية لمبادرات بناء القدرات والتوعية بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وموظفي إدارة الحالات المحليين/ الباحثين الاجتماعيين وما إلى ذلك.

وفي المجال الصحي، تعمل منظمة الصحة العالمية على تعزيز النظام الصحي في العراق من خلال البدء بمحور إدارة المعلومات، ويشمل ذلك تنصيب برنامج DHIS٢ - بدءا من أقسام السل والتلقيح - للحصول على بيانات مجمعة وقائمة على الحالات في الوقت الحقيقي. وإجراء تقييم نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد، للحصول على معلومات حول توافر الخدمة وجاهزيتها في المرافق الصحية الحكومية. وفي الوقت نفسه، ومن أجل تلبية الاحتياجات المتبقية للسكان الذين تعنى بهم المنظمات الإنسانية بطريقة أكثر استدامة، تعمل منظمة الصحة العالمية كذلك مع دائرة الصحة في السليمانية على وضع نموذج لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة من مرافق الصحة العامة؛ وينبغي تكرار ذلك في مواقع أخرى خلال عام ٢٠٢٣. ومن خلال التعاون والاستفادة من المزايا النسبية للشركاء، ستساعد هذه المبادرات في ضمان استدامة الخدمات الصحية الجيدة في إطار نظام صحي قادر على الصمود. وفي الوقت نفسه، تم وضع خطة عمل محددة التكاليف لتنظيم

الأسرة والاتصال لتغيير السلوك بالاشتراك بين وزارة الصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ حيث يعملون على إنشاء مراكز تميز لتنظيم الأسرة في مختلف المحافظات. كما تدعم اليونيسف البنية التحتية لرقمنة مكاتب تسجيل المواليد وتدريب دوائر الصحة على التخطيط المالي وإعداد الموازنة.

وفيما يتعلق بالأعمال المتعلقة بالألغام، نفذت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام العديد من أنشطة بناء القدرات وقدمت المشورة الفنية لتعزيز التنسيق العام للقطاع ونقلت المعرفة إلى السلطات الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام. وخلال عام ٢٠٢٣، ستواصل دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تنفيذ عناصر الأعمال المتعلقة بالألغام في ولايتها وتقديم الدعم الفني لنظرائها الحكوميين.

بالانتقال إلى مجال الحماية، بذل قطاع الحماية جهوداً كبيرة بالتعاون مع فريق العمل المعني بالمشاركة في حقوق الإنسان التابع لقطاع الحماية العالمي وفريق عمل المناصرة لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال الحماية والنظراء الحكوميين فيما يتعلق بمختلف الموضوعات المتعلقة بالحماية/حقوق الإنسان من أجل تحديد الفرص لمشاركة أقوى مع آليات حقوق الإنسان وتطوير انشطة للدعوة للحماية بهدف إعلاء صوت الأفراد الذين يعيشون أوضاعاً هشة. وركز الهدف الأساسي على تطوير ملكية الجهات الفاعلة المحلية في مجال الحماية لأدوات حقوق الإنسان لتعزيز حماية السكان المتضررين وتجنب حدوث فجوة في الحماية عند إيقاف عمل القطاع. وكان الهدف التكميلي هو أساليب الدعوة الفعالة في ضوء إيقاف عمل القطاع. وتم عقد ورش عمل حول المشاركة في مجال حقوق الإنسان والدعوة في أيلول في أربيل في وجود مشاركين من العراق وإقليم كردستان، بما في ذلك ممثلين حكوميين وأعضاء في السلطة القضائية وممثلين عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية/الدولية وجماعات حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورشة عمل بشأن المشاركة القضائية، بوصفها الوكالة الرائدة في القطاع لتعزيز التنسيق والتعاون مع الهيئات القضائية ووكالات إنفاذ القانون ولتقوية المعرفة والفهم للحماية الدولية لتحسين بيئة الحماية. وشارك في الورشة قضاة وممثلون عن دوائر الإقامة من العراق في تشرين الأول ٢٠٢٢، بمن فيهم مسؤولون من وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة العدل ووزارة الخارجية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية شؤون الاقامة وقضاة من محاكم الاستئناف في كركوك، ونينوى، وصلاح الدين، والأنبار.

ولدعم حل القضايا القانونية الأكثر تعقيداً وبهدف طويل الأجل يتمثل في بناء أنظمة مستدامة، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تولي القيادة من حيث الحوار على مستوى السياسات مع الحكومة العراقية والوزارات المعنية بشأن إزالة الحواجز التي تحول دون التوثيق ومناصرة فئات سكانية ضعيفة بعينها. وقد شملت رسائل المناصرة هذه، على سبيل المثال، حتى الآن: الدعوة إلى أن تظل شهادات الجنسية العراقية وهويات الأحوال المدنية متاحة أثناء استمرار المشكلات المتعلقة بطرح بطاقة الهوية الموحدة والدعوة إلى إيجاد حل سياسي وإداري حتى يتمكن النازحون في المناطق المتنازع عليها من الحصول على هوياتهم ووثائقهم المدنية إما من خلال نقل ملفاتهم من دوائر الاحوال المدنية في مناطق إقامتهم السابقة إلى دوائر الاحوال المدنية في مناطق إقامتهم الحالية، أو بدلاً من ذلك من خلال تنظيم بعثات متنقلة إلى المناطق المتنازع عليها المعنية. والدعوة على نطاق أوسع إلى أن يكون النازحون قادرين على التماس والحصول على وثائق الهوية والوثائق المدنية في منطقة نزوحهم، وعلى نطاق أوسع، في أي مكان داخل البلاد والدعوة إلى عدم مطالبة المتقدمين للحصول على الوثائق المدنية بالخضوع للإخبار أو التبرئة والدعوة إلى تخصيص الموظفين الحكوميين بشكل مناسب لإدارة مكاتب دوائر الاحوال المدنية أو اعتماد إجراءات المصلحة الفضلى بدلاً من اختبار الحمض النووي في الحالات المعقدة المتعلقة بالعائلات من بين أمور أخرى.

بينما بالنسبة لمجال التعليم، تم إنشاء اتحادات تعليمية، ويبحث الشركاء في التعليم عن فرص تمويل ومشروعات للاستفادة من استقرار الوزارات المعنية (وزارة التربية في المقام الأول ووزارة الشباب والرياضة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الهجرة والمهجرين عند الضرورة) ويخططون لتقديم مبادرات بناء القدرات والتدريب على إدارة المدارس/المراكز للمتخصصين في التعليم في وزارة التربية ودوائرها لتسهيل اتباع نهج منسق لتطوير الخطط والأدوات والأنشطة التي يتم بناء الاستدامة فيها. وستشمل هذه العملية المكونة من ثلاث خطوات وضع النماذج والشراكة والدعم، بحيث سيجعل وضع النماذج شركاء التعليم يقودون نظرائهم الحكوميين، وستكون الشراكة عملية مشتركة، وسيجعل الدعم المتخصصين الحكوميين يقودون الإجراءات والتنفيذ على النحو الذي تم وضعه بالشراكة مع شركاء التعليم الذين يوفرون محددات حماية عالية الجودة وإدارة ورقابة فعالة. ومن خلال الاتحادات التعليمية، سيعمل الشركاء على وضع نهج متعدد القطاعات، بما يتماشى مع خطة الانتقال الإنساني في العراق، وضمان أخذ منظور الحماية في الاعتبار، من المجتمع المحلي إلى المستوى الحكومي من خلال مجموعات العمل المعنية بالتعليم المجتمعي وفرق العمل على مستوى المحافظات ومجموعة مناصرة السياسات على المستوى الوطني. وسيتم تعزيز هذه المجموعات والاستفادة منها على مستويات مختلفة وربطها لدعم الحكم المستنير محلياً وتعزيز الوصول إلى التعليم الجيد. وللحفاظ على هذه الإنجازات، سيقوم مستشار سياسة التعليم والمناصرة بإعداد أوراق سياسات وخطط عمل، بالتشاور مع الحكومة العراقية والأمم المتحدة ومجموعة مناصرة السياسات، لدعم الاندماج الرسمي لمجموعة مناصرة السياسات في الحكومة المشكلة حديثاً، وضمان التوفيق بين الجهود التشريعية والإصلاحات مع ممارسات الوزارة وتسهيل إدراج الاحتياجات المحددة للأطفال والشباب الضعفاء في سياسة التعليم.

٤.٢
ما الذي يتم شموله في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وإطار عمل الحلول الدائمة؟

في الوقت الذي يتم فيه التركيز على الاحتياجات الإنسانية المتبقية في عام ٢٠٢٣، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الجهود والإجراءات التي تتخذها جهات التنسيق الأخرى التي ينصبّ تركيزها على إحداث تأثير طويل الأمد وضمان الاستدامة. مع الأخذ في الاعتبار متطلّبات مرحلة الانتقال والتوجّه نحو إيجاد الحلول الدائمة وتحقيق التنمية المستدامة، فإن بعض الوكالات الرئيسية في قطاع الحماية التي تقود منذ سنوات عملية الاستجابة الإنسانية كل في مجال تخصصها، تشارك أيضاً في آلية الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات على جميع الأصعدة، كما تشارك في صياغة برامج الحلول الدائمة بدءاً من المستويات الميدانية/الفنية مجموعات تنسيق الحلول الدائمة القائمة على المنطقة (ABCs)، وانتهاءً بمستوى الاتجاه الاستراتيجي (فريق عمل الحلول الدائمة DSTF)). تمثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً في هذا السياق كعضوٍ فعال على مستوى مجموعات التنسيق القائمة على المنطقة، وعلى مستوى فرق عمل الحلول الدائمة. وقد مكّنت هذه المشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من توفير الخبرات في مجال الكفاءات الأساسية (خاصة الحماية)، لدفع عملية التحليل الأساسي ووضع البرامج فيما بين جميع الشركاء على جميع المستويات، بحيث تتحقق مكاسب كافية في إيجاد حلول دائمة لجميع السكان النازحين. ونسبة لارتباط مفوضية شؤون اللاجئين بالجهود المبذولة على نطاق المنظومة والرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١٦.٩ – الهوية القانونية للجميع، ستبقى الأولوية بالنسبة لها هي توفير المساعدة القانونية للنازحين، والعائدين والفئات الضعيفة من العراقيين لتمكينهم من الحصول على بطاقات الهوية، ووثائق الأحوال المدنية الثبوتية التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم الأساسية وتسهل حصولهم على الخدمات العامة والمنح المالية الخاصة بالعودة والتقديم لخطط التعويض، ومشاريع الضمان الاجتماعي (القائمة/غير القائمة على المساهمة)، بما في ذلك الحوالات النقدية، والإعانات، والتعويضات، فضلاً عن الخدمات العامة الأساسية، مثل خدمات التعليم والصحة، ودعم حرية الحركة والحصول إلى فرص كسب العيش.

وفي جانب آخر ذي أهمية، وبما أن الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام تعدّ منقذة للحياة وتلعب دوراً هاماً في تعزيز تحقيق الاستقرار وبناء السلام ودفع جهود التنمية، فإن الإطار الاستراتيجي والتشغيلي للحلول الدائمة المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والخطة الوطنية للحكومة العراقية لإعادة النازحين إلى مناطقهم المحرّرة، يشيران إلى التلوّث بالذخائر المتفجّرة بوصفه عقبة رئيسية أمام حلّ مشكلة النزوح، ويشيران إلى تطهير المناطق السكنية والزراعية بوصفه أمراً بالغ الأهمية لخلق الظروف الملائمة للعودة المستدامة وتحقيق أهدافٍ إنسانية أوسع نطاقاً. وتعتبر أنشطة التخلص من الألغام، بما فيها التوعية بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة، وإجراء عمليات المسح، وتطهير الأراضي جزءا من خطط عمل إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ومجموعات تنسيق الحلول الدائمة القائمة على المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، وبما أن الشواغل المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لا تزال موجودة، اقترح القطاع الفرعي المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال تطوير خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ تعديل المحور الثاني من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة المتمثل في "سياسات وتشريعات اقتصادية محسّنة تركز على الناس وتساهم في النمو الاقتصادي الشامل والمتنوع والمراعي للنوع الاجتماعي"، والنظر في إدماج الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحديد أولوياتهم. وكذلك، المحصّلة رقم ٢.١.٥ من المحور رقم ٥ المتمثلة في "سبل كسب العيش: يتمكن السكان المتضررين جراء النزوح من الوصول بشكل أفضل إلى سبل كسب العيش والدخل المستدامين ودمجهم، فضلاً عن تعزيز إشراكهم في الأنشطة الاقتصادية"، وسلط القطاع الفرعي المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الضوء على ضرورة تضمين الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والفئات السكانية المهددة بالتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي بوصفه أولوية.

وعموماً، منذ عام ٢٠٢٠، أدركنا أن معالجة مشكلة النزوح التي طال أمدها في العراق تتطلب جهوداً أكثر من مجرد تلك التي يمكن لمجتمع العمل الإنساني القيام بها منفرداً؛ حيث تتطلب كذلك بذل جهودٍ جماعية وحكومية لتحقيق الاستقرار والتنمية. جرى تعديل إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في عام ٢٠٢١ لكي يضم أولوية خامسة تركز على "تحقيق حلول دائمة". وفي شهر حزيران من العام نفسه، تمت صياغة الإطار الاستراتيجي التشغيلي للحلول الدائمة المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، لكي يكمّل خطة العمل الوطنية للنازحين الخاصة بالحكومة العراقية التي وضعت في آذار ٢٠٢١.

يتبنى إطار الحلول المستدامة نهجاً يشجع وضع برامج للنازحين والعائدين والفئات السكانية الأخرى المتضررة بهدف دعمهما سعياً لتحقيق حلول دائمة كريمة طوعية وآمنة لإنهاء حالة نزوحهم من خلال العودة، والدمج في المجتمع المحلي، أو توطينهم في أجزاء أخرى من العراق. وسوف تتمثّل الأهداف المحددة لإطار العمل في دعم قيادة الحكومة، وحقوق ملكية السكن والأرض، والوصول إلى سبل كسب العيش، وتقديم الخدمات الأساسية، وحقوق امتلاك الوثائق الثبوتية، والتماسك الاجتماعي، والسلامة والأمن وتيسير العودة الطوعية الآمنة والكريمة. وبصفتها تعمل كحلقة وصل بين الأطراف، فإن آلية تنسيق الحلول الدائمة على المستويين الاستراتيجي والعملياتي ستدعم وضع خطط وأدوات تنسيق وبرامج تنفيذ متعددة القطاعات تدعم الحلول الدائمة وتوفّر أساساً قوياً لنُهُج تنموية متفق عليها ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى أولوية الحلول الدائمة، تشمل الأولويات الأخرى لهذا الإطار التماسك الاجتماعي، والاقتصاد، والادارة، والبيئة.

الجزء الخامس

استعراض عام للعملية الانتقالية

٥.١
ما هي العملية الانتقالية لمنظومة تنسيق العمل الإنساني؟

وفقاً لتوجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن استراتيجية الخروج الخاصة بالأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في سياق حالات الطوارئ المعقدة، يتم تعريف استراتيجية الخروج بشكل أساسي بأنها عملية انتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة إعادة التأهيل والتنمية وتحدث تغييراً في أدوار وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في البلاد، وتؤثر بهذا النحو في المهام التي يسمح لموظفيها بالقيام بها في البلاد.[١٣]

مع عودة ٨١ بالمائة من مجموع ستة ملايين شخص نزحوا خلال الأزمة التي تسبب بها تنظيم "داعش"، وإغلاق معظم مخيمات النازحين، لم تعد استراتيجيات العمل الإنساني وأدواته ملائمة للتعامل مع الاحتياجات المتبقية، وبدلاً من ذلك، بات من المطلوب تبني نُهُج تنموية للتصدي لاحتياجات كلٌّ من النازحين والعائدين والسكان المحليين على قدم المساواة. وكانت هناك حاجة إلى مرحلة انتقالية في العمل الإنساني تقوم عن طريقها الأمم المتحدة، والهيئات التنسيقية، والجهات الإنسانية الفاعلة في العراق بالعمل على الانتقال من مرحلة حالة الطوارئ إلى مرحلة بناء القدرة على الصمود ودعم التوصل حلول دائمة لمن تبقي من النازحين داخل المخيمات وخارجها، وفي العشوائيات، فضلاً عن تعزيز سبل كسب العيش لبقية العراقيين ودعم برامج التنمية وإعادة التأهيل في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق التي تشهد وتتوقع عودة النازحين، والتأكيد على تبني نهج قائم على حقوق الإنسان وضمان تطبيق مبادئ المساواة وشمول الجميع في تقديم الخدمات. ويتطلّب هذا الأمر استخدام استراتيجيات تلائم الغرض، واستجابة برامجية وأدوات لمعالجة بقية الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى أنواع الاحتياجات الأخرى في البلاد التي من شأنها أن تتطلب إيجاد حلول دائمة ووضع برامج طويلة الأمد أكثر استدامة.

٥.٢
لماذا تجري العملية الانتقالية في منظومة تنسيق العمل الإنساني الآن؟

إن وضع حكومة العراق وشعبه قد تحسّن كثيراً مقارنة بما كان عليه الحال في ٢٠١٧، حيث استعادت الحكومة السيطرة على أراضيها. وقد ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير منذ مطلع عام ٢٠٢١، ما أدى إلى تحسن هائل في عائدات الدولة، وأتاح المجال للدولة لرفع مستوى تقديم الخدمات. وقد نتج عن هذا الأمر، مصحوباً بنجاح الانتخابات العراقية الديموقراطية في تشرين الاول ٢٠٢١، وانخفاض مستوى المخاطر الأمنية والاقتصادية بشكلٍ واضح، تحسن الأوضاع بشكل ملحوظ في جميع أنحاء البلاد، كما هدأت شدة الاحتياجات الإنسانية بحلول مطلع عام ٢٠٢٢؛ حيث تناقص عدد الفئات الضعيفة من النازحين والعائدين إلى أن وصل ٩٩٠,٠٠٠ شخص تقريباً (نازحين وعائدين) ممن هم في حاجة ملحّة للمساعدات الإنسانية مقارنة بـ ١١ مليون شخص في عام ٢٠١٧.

بالإضافة إلى ذلك، حدث تقلص ملحوظ في تمويل العمل الإنساني للعراق؛ فقد انخفض التمويل من نحو ١.٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ إلى ٢٦٥ مليون دولار فقط في عام ٢٠٢٢، وهي مبالغ غير كافية لاستدامة الخدمات المقدمة لجميع مخيمات النازحين، ولسدّ الفجوات في الخدمات العامة. وتشير الاتجاهات السائدة إلى أن أغلب التمويل الإنساني الذي تقدمه الجهات الدولية للعراق سينتهي أو يتقلص بشكل سريع في غضون السنوات الثلاث القادمة. ومن المقرر أن تنتهي أنشطة إعادة الاستقرار المتعلقة بالتحالف الدولي في عام ٢٠٢٣، فيما سيكون إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية سارياً حتى نهاية عام ٢٠٢٤.

وسيتيح اجتماع تلك العوامل المجال للحكومة لتتولى بشكل تدريجي مسؤولية تلبية احتياجات السكان في حين تستفيد في الوقت نفسه من المساعدات الدولية المستمرة.

٥.٣
ما الذي تم تحقيقه من خلال التخطيط للعملية الانتقالية؟

لقد اتخذت أطراف العمل الإنساني في العراق عدة خطوات دعماً للعملية الانتقالية وتقليص بنية منظومة العمل الإنساني الدولي الكلي الشامل. ومنذ أواخر عام ٢٠٢١ التقى منسق الشؤون الإنسانية وكذلك الوكالات القيادية للقطاع بشكل دوري مع نظرائهم في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لإبلاغهم بشكل رسمي بشأن خطط العملية الانتقالية، وسعوا إلى التعاون معهم في سبيل انتقال عملية تقديم الخدمات إلى الحكومة.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، أصدرت الحكومة العراقية خطة وطنية بشأن مسألة النزوح، وطلبت من الأمم المتحدة بأن يتضمن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، محوراً جديداً يختص بهدف إنهاء حالة النزوح. كلا الخطوتين موضع ترحيب، ويشيران إلى التزام الحكومة بمعالجة بقية التحديات التي تواجه تعافي ستة ملايين شخص نازحين حالياً أو كانوا نازحين منذ عام ٢٠١٤.

في عام ٢٠٢٢، عقد فريق العمل الإنساني ثلاث حلقات نقاش لتحديد معالم العملية الانتقالية ومناقشة الخطط الخاصة بالمخيمات والمواقع غير الرسمية للنازحين. وبناء على طلب منسق الشؤون الإنسانية، شكل فريق العمل الإنساني المجموعة الاستشارية للعملية الانتقالية، وهي عبارة عن مجموعة عمل إنصبّ تركيزها على القيام بنقاشات مفصّلة حول النواحي العملياتية للعملية الانتقالية الإنسانية، مع وجود ممثلين لجميع الدوائر الرئيسية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال الحلول الدائمة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات القيادية للقطاعات الانسانية والجهات المانحة. قامت المجموعة الاستشارية للعملية الانتقالية بوضع

الخطوط العريضة للاستراتيجية، والتي صادق عليها الفريق القطري للعمل الإنساني في آب ٢٠٢٢، والتي على أساسها تمت صياغة هذه اللمحة العامة للعملية الانتقالية الإنسانية.

وبناء على طلب من الفريق القطري للعمل الإنساني، قامت القطاعات الانسانية قبل نهاية شهر حزيران بوضع خارطة طريق لتوجيه عمليتهم الانتقالية، حيث استخدمت لمتابعة التقدم المحرز حتى شهر كانون الأول ٢٠٢٢. وقام الفريق القطري الإنساني بصياغة رسائل هامة بشأن العملية الانتقالية للقطاعات، واستخدمها أعضاء الفريق وشركاؤهم في أثناء تواصلهم مع السلطات الحكومية المعنية.

وبدأت القطاعات الانسانية وبقية الأطراف الإنسانية الفاعلة إجراء مناقشات بشأن مستقبل الهيكل التنسيقي، بما في ذلك على مستوى المحافظات، مع مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة التي تمثّل المنصّة التشغيلية التي يتم من خلالها النهوض بالحلول الدائمة في العراق. وتضم مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة[14] كل من الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني، والتنمية، وتحقيق الاستقرار، والتعافي، وبناء السلام. وتعمل المجموعة على ضمان خلق صلات وثيقة مع الحكومة، والجهات القائمة، ومجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعات العمل ذات الأولوية التابعة لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ١٤. تقوم آليات التنسيق القائم على المنطقة على مستوى المحافظات بتكثيف أنشطتها، كما تجري حوارات ومناقشات لتحديد المجالات التي يكون من الملائم لمجموعات التنسيق القائم على المنطقة أن تستوعب فيها بشكل مؤقت جوانب معينة من جوانب الهيكل التنسيقي المشترك بين المجموعات على مستوى المحافظات في العراق .[15] وثمّة حاجة لإجراء مزيد من المباحثات بخصوص التنسيق على المستوى الوطني. وخلال المناقشات الأولية لفريق العمل الإنساني جرى تقديم اقتراح بأن تنتقل مجموعة التنسيق المشتركة بين القطاعات بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الانسانية إلى مجموعة عمل المرحلة الانتقالية للحلول الدائمة بحلول نهاية شهر كانون الأول ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار أن هياكل الحلول المستدامة ليس من الضروري أن يكون الغرض منها الاضطلاع بالاستجابة الإنسانية بشكل كامل.

٥.٤
ترتيبات القطاعات لعملية الانتقال - التطلع إلى عام ٢٠٢٣

قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإيقاف العمل عن طريق نظام القطاعات الانسانية في العراق أواخر عام ٢٠٢٢، بناء على طلب من منسّق الشؤون الإنسانية وفريق العمل الإنساني في العراق. يقدّم هذا القسم لمحة عن عملية التسليم ، والتي اضطلعت بالمهام الحيوية لكل قطاع انساني.

قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإيقاف العمل عن طريق نظام القطاعات الانسانية في العراق أواخر عام ٢٠٢٢، بناء على طلب من منسّق الشؤون الإنسانية وفريق العمل الإنساني في العراق. يقدّم هذا القسم لمحة عن عملية التسليم ، والتي اضطلعت بالمهام الحيوية لكل قطاع انساني.

قطاع تنسيق وإدارة المخيمات

وفقاً لمسح النوايا الذي أجرته منظمة REACH (إعادة التأهيل والتعليم وصحة المجتمع) في شهري حزيران وتموز ٢٠٢٢ في جميع مخيمات النازحين الرسمية الـ ٢٦ في العراق وإقليم كردستان العراق، فإن ٩٧٪ من العائلات النازحة داخل المخيمات لم تبلّغ عن نيتها في العودة إلى مناطقهم الأصلية خلال الأشهر الإثنا عشر التالية لعملية جمع البيانات. وتعزى معظم الأسباب التي وردت حول عدم الرغبة في العودة إلى مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن، وانعدام خيارات سبل كسب العيش، وتضرّر أو تهدم المساكن في مناطقهم الأصلية. وبلّغت ٣٪ فقط من العوائل عن نيتها في العودة. جدير بالذكر أن المخيمات التي تضم أعلى نسبة من الراغبين في العودة إلى ديارهم، هي المخيمات التي تمت إدارتها من قبل محافظتي نينوى وأربيل، خاصة مخيّمي القيارة وجدعة ٥ (٢٥٪ من العوائل تنوي العودة)، ومخيم الخازر M١ (٢٠٪ تعتزم العودة)، ومخيم حسن شام U٢ (١٨٪ من العوائل تنوي العودة). ويعود هذا على ما يبدو إلى الظروف المعيشية الصعبة في هذه المخيمات.

وستقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باحتواء ٢٥ مخيماً (١٨٠,٠٠٠ شخص) تديرها حكومة إقليم كردستان. وستعمل المفوضية على التحول من مرحلة المساعدات التي يقدمها شركاء العمل الإنساني إلى ربط المخيمات بالخدمات العامة، بهدف تحويل مثل هذه المخيمات إلى مستوطنات رسمية، فتضمن بذلك شمول النازحين بشكل أفضل في المجتمعات المحلية. ويتماشى هذا الأمر مع نيّة النازحين البقاء في المخيمات. وستواصل مفوضية اللاجئين حشد تأييد نظرائها في الحكومة من أجل السماح للنازحين بتطوير أماكن ايوائها في مخيمات النازحين اعتماداً على أنفسهم. وسوف يحدّ هذا الأمر من خطر اندلاع الحرائق في المخيم، ويوفر لهم ظروفاً معيشية أكثر صوناً لكرامتهم. كما سيقلل من التكاليف التي تدفعها الحكومة لصيانة الخيم واستبدالها. وستدرس مفوضية اللاجئين أيضاً الخيارات البديلة للعودة بالنسبة للعوائل التي تواجه ظروفاً خاصة؛ على سبيل المثال أن تتم إعادة توطينهم في مناطق أخرى من البلاد، وستواصل الدعوة إلى تحسين الظروف في المناطق الأصلية للنازحين لتيسير اتخاذهم قرار العودة الكريمة والمستدامة إلى ديارهم بحرية وعلى أساس قائم على المعرفة.

علاوة على الخطط الجارية لقيام حكومة إقليم كردستان العراق بدمج مخيمات النازحين في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، وجهت مفوضية شؤون اللاجئين كتاباً رسمياً إلى مركز التنسيق المشترك للأزمات بحكومة إقليم كردستان، بأن تبقى جميع حالات مغادرة المخيمات، أو العودة بشكلٍ نهائي إلى الموطن الأصلي، أو إعادة التوطين في أماكن خارج المخيمات، أن تبقى طوعية وآمنة وكريمة وقائمة على المعرفة ومستدامة. وينبغي توفير مجموعة من الخيارات للنازحين، بما في ذلك الإدماج في المجتمعات المحلية، مع إيلاء الاحترام لرغباتهم وخياراتهم المفضلة. ومن خلال دورها السابق بوصفها الوكالة الرئيسية في قطاع تنسيق وإدارة المخيمات، أوصت مفوضية اللاجئين بأن أي دمج للمخيمات ينبغي أن يتم بشكل منظم وأن يجري التخطيط له، مع توفير المعلومات الكافية لسكان المخيم وإعطائهم المهلة المعقولة لتمكينهم من اتخاذ قرار قائم على المعرفة والتحضير لمغادرة المخيم. كما أعربت المفوضية عن استعدادها لدعم السلطات في توفير المعلومات للنازحين الذين يطلبون مزيداً منها حول التسلسل والجدول الزمني لخطط الدمج. بالإضافة إلى ذلك، طلبت مفوضية اللاجئين تأكيداً حول توفير وزارة الهجرة والمهجرين

للمنح المالية الخاصة بالعودة حتى يتم دعم الأسر في حال اختارت العودة إلى مواطنها الأصلية.

ستواصل المنظمة الدولية للهجرة دورها القيادي في مخيم الجدعة٥، والذي يستضيف حالياً ٧٨٢ عائلة/٣,٦٨٣ فرداً. ومع صدور قرار وزارة الهجرة والمهجرين مؤخراً لإغلاق مخيم الجدعة ٥، تدعو المنظمة الدولية للهجرة إلى أن تتم إجراءات الإغلاق في الوقت المناسب وبشكل منظم مع توفير المعلومات للسكان، وأن تتم بنحو طوعي وآمن وكريم. وتعمل المنظمة عن كثب مع فريق عمل العشائر لمعالجة العوائق التي تواجه عودة العوائل التي توجد تصورات بانتمائها إلى تنظيم داعش، ومعالجة المشكلات الأخرى المتعلقة بالتماسك العشائري والاجتماعي.

وفقاً لنتائج تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات الذي أجري في عام ٢٠٢٢، لا يزال ٩٩٤,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح منذ أمد طويل في أماكن إقامة النازحين غير الرسمية في عام ٢٠٢٢. وسيواصل شركاء قطاع إدارة وتنسيق المخيمات العمل من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لهذه الفئة السكانية، مع تسهيل حصولهم على حلول دائمة لأوضاعهم. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لبناء قدرات الشركاء بغية تضمين مسؤوليات الجهات المعنية بقطاع تنسيق وإدارة المخيم ضمن هياكلها. ودخولاً إلى عام ٢٠٢٣، سيواصل شركاء قطاع تنسيق وإدارة المخيمات العمل بشكل مباشر مع الحكومات وآليات التنسيق المحلية، بما في ذلك مجموعات التنسيق القائم على المنطقة لمعالجة القضايا المتعلقة بإجلاء النازحين، واحتياجاتهم، والفجوات ذات الصلة، ومعالجة العوائق التي تواجه عودتهم، فيما تمثّل المنظمة الدولية للهجرة المسائل ذات الصلة في الهيئات الوطنية، حسب الاقتضاء.

قطاع التعليم

أبلغت وزارة التربية في إقليم كردستان ووزارة التربية الاتحادية في بغداد، بشكلٍ رسمي، إلى الجهات المعنية قرارهما بشأن إنشاء لجنة تنسيق ضمن الوزارتين تعنيان بـ "التعليم في حالات الطوارئ"، حيث يمكن للشركاء المشاركة أيضاً. وقامت السلطات المعنية بوضع اللمسات الأخيرة لاختصاصات اللجنتين، وحدّدت الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات. ومن المتوقّع أنّ البدء في نفس العملية مع وزارة التربية الاتحادية في بغداد. وأهم قضية في مرحلة ما بعد نظام العمل عن طريق القطاعات ستكون هي كيفية دمج الأطفال النازحين في نظم التعليم الدائمة، إذ يوجد نظام موازٍ لأطفال النازحين في إقليم كردستان العراق، مع ملاحظة أن دمج أطفال اللاجئين ضمن نظام التعليم جارٍ في إقليم كردستان العراق من خلال "سياسة إدماج التعليم للاجئين". وسيتطلّب هذا الأمر المشاركة على كافة المستويات والحوار بين حكومة إقليم كردستان والمؤسسات الاتحادية.

قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ

إنّ مبادرات بناء القدرات جارية من أجل تسليم لوحة بيانات النازحين واللاجئين إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ومن أجل عملية انتقال سلسة بشأن تقديم الخدمات (أي: النقد مقابل العمل الخاصة بقطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ)، جرى تحويل قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ إلى مجموعة فرعية تتبع لآلية الحلول الدائمة لكي تعملان بشكل مشترك تجاه صياغة التوجيهات والنُهُج جنباً إلى جنب مع "اتحاد النقد وسبل العيش من أجل العراق" و (منتدى العراق النقدي).

قطاع الأمن الغذائي

انتقل القطاع إلى مجموعة عمل زراعية تقودها الوكالات/الشركاء الرئيسيون في القطاع. وتم وضع وثيقة مسوغات العملية الانتقالية، والتي سوف تتم مراجعتها مع الشركاء ومقارنتها مع اختصاصات مجموعة العمل الزراعية، بهدف التأكد من أن الجوانب الخاصة بالأمن الغذائي تم تضمينها بشكل جيد في اختصاصات مجموعة العمل الزراعية، وأن مجموعة العمل متوافقة مع الاحتياجات الفنية/التنسيقية، وأنها مزودة بشكلٍ يمكّنها من فهم جوانب واحتياجات الأمن الغذائي في السياق الحالي للبلاد، فضلاً عن التخطيط لحالات الطوارئ، وتجنب الازدواجية مع منصات التنسيق الأخرى القائمة.

قطاع الصحة

بعد إعادة تشكيل المجموعة الاستشارية الاستراتيجية لقطاع الصحة وتحويلها إلى مجموعة استشارية للمرحلة الانتقالية، مع إشراك الجهات المسؤولة بوزارة الصحة الاتحادية ونظيرتها في إقليم كردستان والشركاء المعنيين، تعكف الوكالات القيادية للقطاع ووزارة الصحة الاتحادية في الوقت الحالي على العمل معاً لإيجاد أنسب طريقة للتنسيق بعد إيقاف العمل بنظام القطاع الانساني. وجرى عمل مسحٍ لإحصاء مرافق الصحة العامة المتوفرة في المناطق المحيطة بالمخيمات وبأماكن تواجد النازحين خارج المخيمات، وتم اطلاع وزارة الصحة الاتحادية على النتائج. وقامت وزارة الصحة الاتحادية بتسمية أشخاص كجهات تنسيق على المستوى المحليلتضمينهم في مجموعات التنسيق القائم على المنطقة. وقد أوشكت منظمة الصحة العالمية على إكمال عملية جمع وتحليل البيانات الخاصة بـ "نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية" في جمهورية العراق ؛ وسيبدأ في وقت قريب التنفيذ داخل حكومة إقليم كردستان. وكنقطة انطلاق لتحويل نظام المعلومات الصحية إلى نظام رقمي، سوف يتم إطلاق نظام المعلومات الصحية الرقمي رقم ٢ في ٥ محافظات، بدءاً ببيانات حملات التلقيح. وتعمل منظمة الصحة أيضاً على دمج خدمات الصحة في نظام الصحة العامة عن طريق إنشاء خدمات صحية أولية شاملة في مرافق صحية مختارة، وتدريب العاملين في وزارة الصحة، بهدف تسليم هذه الخدمات إلى وزارة الصحة منتصف عام ٢٠٢٣. ومن أجل استدامة الحدّ الأدنى من الخدمات الأساسية، يجري وضع خطة انتقالية تنطوي على الاستفادة من مراكز الرعاية الصحية الأولية الحكومية التي تعمل بشكل فعال، بعد أن تم توسيعها وتجديدها، أو الجمع بين مرفقين أو أكثر في المخيمات عندما يكون ذلك ممكناً. ومن شأن هذا الأمر أن يضمن خفض تكلفة الخدمات دون وقوع أي انقطاع فجائي في تقديم الخدمات.

قطاع الحماية

تتماشى العملية الانتقالية لقطاع الحماية مع خارطة الطريق ووثائق تحليل المخاطر الواردة في الملحق. وقد تم تحديد ثلاث مجالات رئيسية بوصفها ذات أولوية في الجدول الزمني للعملية الانتقالية لقطاع الحماية؛ وهي إيصال الخدمات إلى المستفيدين، والتنسيق وبناء القدرات. فيما يلي تحديث للتقدم المحرز في هذه المجالات:

أنشطة الحماية في مرحلة ما بعد العملية الانتقالية للقطاع

أجرى قطاع الحماية على المستوى الوطني مسحين يهدفان إلى قياس الوضع التمويلي الخاص بشركاء الحماية لأنشطة الحماية العامة، وثغرات إدارة الحالات بعد التوقف عن العمل بنظام القطاعات الانسانية. وأشارت نتائج المسح الأول أن من بين المشروعات المذكورة، هناك ٤٠٪ منها ستنتهي بحلول شهر كانون الأول ٢٠٢٢، بينما ستستمر ٦٠٪ منها (على رأسها: المساعدات القانونية، تليها الحماية القائمة على المجتمع المحلي، والإحالات) خلال عام ٢٠٢٣. تشير نتائج المسح الثاني حول إدارة الحالات في مرحلة ما بعد العملية الانتقالية إلى أنه فيما يتعلق بأنشطة إدارة الحالات، التي تتكون في الغالب من حماية الطفل (٥٢٪) والعنف القائم على النوع الاجتماعي (٤٥٪)، ستنتهي ٥٠٪ منها بحلول كانون الأول ٢٠٢٢، بينما ستنتهي ٣٢٪ أخرى أواخر الربع الأول والربع الثاني من عام ٢٠٢٣، مع استمرار تغطية أنشطة إدارة الحالات لجميع المحافظات في العراق حتى منتصف عام ٢٠٢٣. وستستمر بعض هذه الأنشطة بعد انقضاء هذا التاريخ، ولكن تغطيتها لن تشمل كامل البلاد. وسيواصل شركاء الحماية تزويد النازحين والعائدين بالوثائق الثبوتية للأحوال المدنية، وستمتد لتشمل مواطنين عراقيين آخرين ربّما يواجهون عقبات معينة في الحصول على وثائق تؤكد هويتهم وجنسيتهم العراقية (بما في ذلك الفئات السكانية التي تواجه خطر انعدام الجنسية)، بوصفها مفتاح الحصول على الخدمات الأساسية، وحرية الحركة، والتقديم لمشاريع التعويضات والحماية الاجتماعية.

التنسيق

أنشئت منصة الحماية وتمّ تفعيلها في تشرين الأول ٢٠٢٢، التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بمشاركة ممثلي كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية. تتمثل الأهداف الرئيسية لمنصة الحماية في التنسيق لحملة مناصرة رفيعة المستوى، وتوفير المبادئ التوجيهية للشركاء، خاصة بموجب إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، لضمان استمرار معالجة قضايا الحماية وفقاً لأطر العمل القانونية الوطنية والدولية المعمول بها. ستكون مركزية الحماية في صميم جهود منصة الحماية على نطاق المنظومة للحد من المخاطر، ودعم الإجراءات العلاجية للفئات السكانية الضعيفة وتعزيز قدرة الناس على الصمود. حددت المجموعة الأساسية الوصول إلى الوثائق الثبوتية المدنية كأحد أولوياتها الأساسية في عام ٢٠٢٣، مع الاعتراف بأن الحالات المعقدة وحالات انسداد الأفق التي لا تزال تواجه النازحين والعائدين وكذلك الفئات السكانية الضعيفة، في الوصول إلى الوثائق، بحاجة إلى حشد تأييد الجهات رفيعة المستوى متمثلة في النظراء الحكوميين المعنيين.

بناء القدرات

لضمان مركزية الحماية كجهد يبذل على مستوى النظام لتقليل المخاطر، ومعالجة نقاط الضعف المرتبطة بالنزوح، وتعزيز قدرة الناس على الصمود، نظم قطاع الحماية ومجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة عدة ورش عمل في شهري أيلول وكانون الأول ٢٠٢٢ لجهات الاتصال لدى مجموعات التنسيق القائم على المنطقة، ومنسقي الحماية وأعضاء مجموعات التنسيق القائم على المنطقة والسلطات المحلية في مناطق مجموعات التنسيق القائم على المنطقة (شرق وغرب الأنبار وصلاح الدين وكركوك ونينوى (البعاج وسنجار والموصل). ركزت الجلسات في ورش العمل على مبادئ مركزية الحماية، وشمل الجميع دون استثناء، وتعميم الحماية والحلول الدائمة إلى جانب التدريبات العملية، بما في ذلك السبل التي يمكن من خلالها لمجموعات التنسيق القائم على المنطقة إدراج الحماية في مسارات عملها. أجريت ورش العمل باللغتين الإنجليزية والعربية، وتم توفير ترجمة فورية إلى اللغة العربية. وكان حضور المسؤولين الحكوميين ومشاركتهم الفعالة، بما في ذلك المحافظين ونواب المحافظ ورؤساء البلديات ووزارة الهجرة والمهجرين ومديرية التخطيط ودائرة المياه، موضع ترحيب كبير. ركزت النتائج الرئيسية لورش العمل على الحاجة إلى التواصل المستمر مع الحكومة المحلية / البلديات لضمان مركزية فعلية للحماية في خطط عمل مجموعات التنسيق القائم على المنطقة. وهناك أيضًا حاجة لآليات المساءلة وتلقي الآراء، والاستعلام عن نظام الشكاوى المتاح لأنشطة التنسيق القائم على المنطقة. وهناك حاجة إلى توضيحات حول كيفية اختيار أعضاء مجموعات التنسيق القائم على المنطقة للمناطق التي يستهدفونها والسكان المستهدفين – الحاجة إلى نظام شفاف، ودور لجان أهداف التنمية المستدامة المحلية المنشأة حديثًا والمشاركة في تصميم / تخطيط مشاريع التنسيق القائم على المنطقة – تمكين النهج التشاركي وتأييد الحكومة للمسؤولية المشتركة، وإعطاء الأولوية للاستجابة وتفعيل مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب، والاستفسار عن كيفية القيام بذلك عمليًا وما إذا كانت الجهات الفاعلة الدولية تتبع هذا المبدأ، وكيفية ضمان تفعيل جميع أعضاء لجان التنسيق القائم على المنطقة لذلك الأمر، وضمان المشاركة الهادفة مع أعضاء مجموعات التنسيق القائم على المنطقة ولجان التنسيق المحلية حيثما وجدت، والنظراء الحكوميين، والمجتمعات المتضررة في جميع مراحل انشطة التنسيق القائم على المنطقة.

القطاع الفرعي لحماية الطفل

لا تتمتع حماية الطفل بهيكل موازٍ مباشر في الحكومة. إن استدامة أنشطة حماية الطفل تتطلب إنشاء مؤسسات لحماية الطفل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وقد صلت المناقشات إلى مرحلة متقدمة في هذا الشأن، وستواصل اليونيسف دعم هذه العملية، بما في ذلك إنشاء وحدات حماية الطفل وإضفاء الطابع المؤسسي على ذلك الأمر على مستوى المحافظات؛ تعزيز القوى العاملة من الباحثين الاجتماعيين بالصلاحيات وقدرات اللازمة لحماية الطفل، بما في ذلك تخصيص الميزانيات اللازمة لمنع المشكلات المتعلقة بحماية الطفل والاستجابة لها؛ والتنسيق بين الشركاء بقيادة الحكومة. وسيستمر الشركاء في المجال الإنساني في تقديم الخدمات، بما في ذلك المرتبطة بالعائدين من شمال شرق سوريا.

القطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي

بغية الاستجابة بكفاءة لاحتياجات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والفئة المعرضة للخطر في مرحلة الانتقال إلى سياق التنمية، اقترح القطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي نهجًا مرحليًا ينتقل من خلاله القطاع الفرعي إلى مجموعة عمل، في إطار القيادة المقترحة للوكالات الحكومية الرائدة ومقدمي خدمات الاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى العراق وكذلك إقليم كردستان العراق، بدعم فني وتشغيلي وتمويلي من وكالات الأمم

المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والجهات الفاعلة الوطنية والوكالات المانحة. تشمل النتائج المتوقعة للنهج التدريجي الآتي:

- زيادة التنسيق بين الجهات المعنية التي تنفذ أنشطة الاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني وكذلك على المستوى المحلي / المحافظات.
- زيادة التمثيل في مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة، التي تمثل منصة التنسيق والحماية القائمة على المنطقة.
- تعزيز الدعوة في مختلف المنتديات، سواء التي تقودها الأمم المتحدة أو الحكومة لتعبئة الموارد وتعزيز الشراكة.
- زيادة حماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأسر التي تعيلها النساء والأطفال والأرامل والمطلقات وكذلك المراهقين.

عمل القطاع الفرعي على بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك النظراء الحكوميين. على مستوى إقليم كردستان العراق، ستتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الرئاسة، بينما ستكون مؤسسة التنمية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية الرئيس المشارك. وعلى مستوى بغداد، ستتولى الرئاسة دائرة تمكين المرأة في الحكومة العراقية، في حين سيعمم القطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي إشعاراً لطلب التعبير عن الاهتمام بتولي دور الرئيس المشارك. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الفني لمرفق التنسيق الجديد.

ستكون الوكالات المنسقة مسؤولة عن ضمان التنفيذ السلس لأنشطة مجموعات العمل المعنية بالاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في مناطقها، وستضطلع بدور قيادي في تصميم المبادئ التوجيهية والمعايير الفعالة، وتقديم الدعم الفني للجهات الفاعلة ذات الصلة، بدعم فني من صندوق الأمم المتحدة للسكان كملاذٍ أخير للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في العراق. تقع على عاتق الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق، في سياق التنمية، المسؤولية الأساسية عن ضمان توفير خدمات ذات جودة عالية إلى الضحايا والمجموعات المعرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك من خلال الكيانات المفوضة والمحدّدة لهذا الغرض. تعتبر دائرة تمكين المرأة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية مسؤولتان عن تعيين الكوادر البشرية اللازمة لقيادة مجموعات التنسيق ومجموعات العمل المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام

عمل القطاع الفرعي مع السلطات الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام لنقل المهام إلى مجموعة عمل تقودها الحكومة بشكل كامل بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. ستتم قيادة المجموعة من قبل دائرة شؤون الألغام في بغداد، ووكالة مكافحة الألغام في كردستان العراق. أجرى القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام عملية مسح لتحديد مستوى المشاركة في الحلول الدائمة بين شركاء القطاع الفرعي لضمان استدامة تنسيق الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام ضمن هيكل التنسيق الذي تقوده الأمم المتحدة.

قطاع المأوى/والمواد غير الغذائية

لقد نقل قطاع المأوى والمواد غير الغذائية مشاريع المأوى المتبقية من نظام "التنسيق على مستوى المنطقة" إلى نظام مجموعات العمل الفنية للحلول الدائمة ومجموعات التنسيق القائم على المنطقة. سيقوم شركاء المأوى في المجال الإنساني بالتنسيق مع جهات التنسيق لدى مجموعة التنسيق القائم على المنطقة لتقديم إفادات حول الاحتياجات وتعزيز نموذج التدخل القائم على المنطقة. وعلى المستوى الوطني، سيتم دمج بعض مهام قطاع المأوى والمواد غير الغذائية في المجموعة الفرعية الحالية للإسكان والأراضي والممتلكات التابعة لمجوعة العمل الفنية للحلول الدائمة، والتي تتمثل مهمتها الأساسية في توفير المبادئ التوجيهية للأنشطة المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات والمأوى، مثل مشروع التعويض ومشروع المأوى في المستوطنات غير الرسمية، بينما سيتم إنهاء الأنشطة المتعلقة بالمواد غير الغذائية بشكل تدريجي بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ حيث انخفضت الاحتياجات بشكل كبير.

قطاع المياه والصرف الصحي

تم إنشاء مجموعتي عمل تقودهما الحكومتان في بغداد وأربيل. وتقود وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة مجموعة العمل في بغداد، حيث عُقد اجتماعان في شهري أيلول وتشرين الثاني على التوالي. ويقود فريق العمل في أربيل وزارة البلديات والسياحة والمديرية العامة للمياه والصرف الصحي، حيث عقد الاجتماع الأول في تشرين الأول والاجتماع الثاني في كانون الأول. ويجري حاليًا وضع اللمسات الأخيرة للاختصاصات ويتم تحديد الاحتياجات لبناء القدرات.

استمرار أم إلغاء تشغيل آليات التنسيق الأخرى؟

الفريق العامل للاستجابة النقدية

قامت مجموعة العمل النقدي بتسليم المهام إلى منتدى النقد العراقي الذي تم إنشاؤه مؤخرًا. تهدف المجموعة الجديدة إلى دعم الجودة والكفاءة في تقديم المساعدة النقدية والقسائم، من خلال توفير التنسيق الاستراتيجي والمشورة الفنية والدعوة لجميع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة النقدية والقسائم في العراق. ستركز المجموعة الجديدة على ثلاثة محاور إستراتيجية هي:

- حلول دائمة مع الانخراط في العمل بشكل خاص مع المجموعة الفرعية الفنية لسبل كسب العيش.
- استخدام المساعدة النقدية والقسائم لصالح السكان المتضررين من تغير المناخ.
- الحماية الاجتماعية، مع التركيز على العلاقة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمواءمة مع خطط الحماية الاجتماعية الحالية والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات. في تشرين الثاني ٢٠٢٢، تم تشكيل المجموعة الجديدة من ٧٠ عضوًا، وستكون تحت إشراف الفريق القطري للعمل الإنساني خلال عام ٢٠٢٣.

هيكلية تنسيق العملية الانتقالية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣

2022	2023	
الفريق القطري الانساني	الفريق القطري الانساني	الفريق المعني بالحلول الدائمة
فريق التنسيق المشترك بين القطاعات	الفريق الفني المعني بالحلول الدائمة	

القطاعات/ القطاعات الفرعية	المنظمات/ المنصات/ مجموعات العمل	
	العراق	أقليم كردستان
المياه والصرف الصحي والنظافة	مجموعة عمل بقيادة وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	مجموعة عمل بقيادة وزارة البلديات والسياحة والمديرية العامة للمياه والصرف الصحي
التعليم	لجنة إدارة التعليم في حالات الطوارئ	لجنة إدارة التعليم في حالات الطوارئ
الحماية	المنصة الوطنية للحماية	
الحماية: الأعمال المتعلقة بالألغام	دائرة شؤون الألغام	وكالة كردستان العراق لشؤون الألغام
الحماية: ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي	مجموعة عمل بقيادة الحكومة ومنظمة محلية غير حكومية	مجموعة عمل بقيادة الحكومة ومؤسسة التنمية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية
الحماية: حماية الطفل	مجموعة عمل بقيادة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني	مجموعة عمل بقيادة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني
تنسيق وإدارة المخيمات	المنظمة الدولية للهجرة (مخيم جدعة 0) المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الهجرة والمهجرين (مخيم جدعه ا)	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الأمن الغذائي	مجموعة عمل الزراعة	
الصحة	منصة التنسيق بقيادة وزارة الصحة	قيد المناقشة
الإيواء	المجموعة الفرعية للاسكان والأراضي والممتلكات/ الفريق الفني المعني بالحلول الدائمة	
سبل المعيشة في حالات الطوارئ	مجموعة فرعية ضمن الفريق الفني المعني بالحلول الدائمة	
مجموعة عمل النقد	مجموعة عمل النقد الجديدة (منتدى العراق النقدي) بقيادة برنامج الغذاء العالمي وجمعية الأشخاص المحتاجين الدولية غير الحكومية	

الجزء السادس
الملاحق

٦.١
تحليل القطاعات للمخاطر الذي وضع في حزيران ٢٠٢٢ (خارطة طريق القطاعات للعملية الانتقالية)

معلومات أساسية:

اتفق الفريق القطري الإنساني ومجموعة التنسيق الإنمائي وفريق التنسيق المشترك بين القطاعات خلال ورشة العمل المشتركة التي اقيمت بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢٢ على أن تعمل القطاعات/ فريق التنسيق المشترك بين القطاعات على إجراء تحليل مخاطر للعواقب المحتملة بعد مغادرة هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية المفوضة دولياً. وتم التوسع في مناقشة نقطة العمل هذه في اجتماع لاحق عقده الفريق الاستشاري المعني بعملية الانتقال والتابع للفريق القطري الإنساني بتاريخ ٦ نيسان ٢٠٢٢. وعبر اعضاء الفريق الاستشاري عن اهتمامهم في تحليل المخاطر الذي يبرز ما يمكن قد يكون معرضاً للخطر إذا توقفت الخدمات التي تقدمها حالياً المنظمات الإنسانية دون وجود اي كيان اخر يتولى هذه المهمة ويقوم بملء الفراغ، فضلاً عن المخاطر التي قد تنشأ إذا لم يتصد كيان اخر للعناصر المرتبطة ببناء القدرات والتنسيق والمنظومات الأخرى بنجاح. وعلاوة على ذلك، طلب أعضاء الفريق الاستشاري جدولاً زمنياً يرتبط بالخطة الانتقالية لكل قطاع.

ان تحليل المخاطر المرفق الذي أعده فريق التنسيق المشترك بين القطاعات يركز على الخطط الانتقالية للقطاعات والجداول الزمنية ويبحث فيما يمكن ان يحدث من سوء وما تأثير ذلك فيما يتصل بالعنصرين الأساسيين، اللذان طلبهما الفريق الاستشاري وهما تحديداً كل من ١) كيف ستكون النتيجة إذا لم تتصد اي جهة لمهمة تقديم الخدمات الإنسانية للمستفيدين ٢) ماذا سيكون التأثير إذا لم تتحقق هيكليات التنسيق المقترحة لفترة ما بعد القطاعات.

وثيقة تحليل المخاطر لعملية الانتقال:

تتضمن هذه الوثيقة صفحة واحدة لكل قطاع، وتركز على ما يلي:

١. **خطة الانتقال الخاصة بالقطاع والإطار الزمني**: رسائل رئيسية حول الكيفية التي يخطط فيها القطاع لنقل تقديم الخدمات والتنسيق والجدول الزمني لأنشطة انتقال القطاع خلال ما تبقى من عام ٢٠٢٢.

٢. **تقييم المخاطر الخاص بانتقال القطاع**: رسائل رئيسية حول التأثير على المستفيدين إذا توقفت الخدمات الإنسانية التي يقدمها القطاع دون أن يتولى أحد الأمر وإذا لم يتصد كيان آخر للتنسيق وبناء القدرات، وما إلى ذلك.

٣. **احتمالية المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها**: رسائل رئيسية حول احتمالية عدم نجاح خطة انتقال القطاع، مما يؤدي الى المخاطر التي تم تحديدها، وتدابير التخفيف من حدتها لتفادي هذه المخاطر.

وبالتالي، فان هذه الأوراق التي تتألف من صفحة واحدة لكل قطاع تمثل ملخصاً تحليلياً للمخاطر المرتبطة بانتقال كل قطاع وإستراتيجيته، مع تحليل وتخطيط أكثر تفصيلاً أجرته كل قطاع على حدى.

خطة انتقال قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها والجدول الزمني:

تقديم الخدمات للمستفيدين: المخيمات: تحديد فرص للمزيد من نقل المسؤوليات الى السلطات المختصة، بما في ذلك على مستوى البلديات وفيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة وإدارة المخيمات التي تشرف حكومة إقليم كردستان على إدارتها والبالغ عددها ٢٥ مخيماً والتي تدعمها حالياً مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ستواصل المنظمة الدولية للهجرة إدارة مخيم الجدعة ٥. مواقع غير رسمية: في مواقع أصغر حجماً، تم دمج استراتيجيات الخروج ضمن انشطة تنسيق وإدارة المخيمات من قبل المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية. وبالنسبة للمواقع ذات الأولوية القصوى، فهناك حاجة لتحقيق تقدم بشأن دعم الحلول الدائمة لخفض الخدمات الإنسانية بشكل مسؤول، وبضمنها تنسيق وإدارة المخيمات.

التنسيق: المخيمات: ستقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين داخلياً باستيعاب مهام القطاعات ذات الصلة بالنسبة للمخيمات التي تشرف حكومة إقليم كردستان على إدارتها والبالغ عددها ٢٥ مخيماً، بينما تواصل المنظمة الدولية للهجرة قيادتها لمخيم الجدعة ٥. المواقع غير الرسمية: سيقوم الشركاء المعنيون بتنسيق وإدارة المخيمات الذين سيستمرون بتقديم خدماتهم في عام ٢٠٢٣ بالمشاركة بشكل مباشر مع آليات التنسيق المحلية، مع المنظمة الدولية للهجرة لتمثيل القضايا ذات الصلة في المنتديات الوطنية حسب الاقتضاء.

خطة انتقال قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها والجدول الزمني

تقديم الخدمات للمستفيدين: المخيمات: تحديد فرص للمزيد من نقل المسؤوليات الى السلطات المختصة، بما في ذلك على مستوى البلديات وفيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة وإدارة المخيمات التي تشرف حكومة إقليم كردستان على إدارتها والبالغ عددها ٢٥ مخيماً والتي تدعمها حالياً مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ستواصل المنظمة الدولية للهجرة إدارة مخيم الجدعة ٥. مواقع غير رسمية: في مواقع أصغر حجماً، تم دمج استراتيجيات الخروج ضمن انشطة تنسيق وإدارة المخيمات من قبل المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية. وبالنسبة للمواقع ذات الأولوية القصوى، فهناك حاجة لتحقيق تقدم بشأن دعم الحلول الدائمة لخفض الخدمات الإنسانية بشكل مسؤول، وبضمنها تنسيق وإدارة المخيمات.

التنسيق: المخيمات: ستقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين داخلياً باستيعاب مهام القطاعات ذات الصلة بالنسبة للمخيمات التي تشرف حكومة إقليم كردستان على إدارتها والبالغ عددها ٢٥ مخيماً، بينما تواصل المنظمة الدولية للهجرة قيادتها لمخيم الجدعة ٥. المواقع غير الرسمية: سيقوم الشركاء المعنيون بتنسيق وإدارة المخيمات الذين سيستمرون بتقديم خدماتهم في عام ٢٠٢٣ بالمشاركة بشكل مباشر مع آليات التنسيق المحلية، مع المنظمة الدولية للهجرة لتمثيل القضايا ذات الصلة في المنتديات الوطنية حسب الاقتضاء.

تقييم المخاطر الخاص بانتقال قطاع تنسيق وإدارة المخيمات:

أثره على المستفيدين إذا تم إنهاء الخدمة دون ان تتصدى جهة ما للمهمة:

- استجابة تنسيق وإدارة المخيمات: سيقلل التخطيط الحالي لمفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من تقديم الخدمات من خلال عملية التسليم والاستلام المناسبة الى مزودي الخدمات العامة المعنيين.
- الاستجابة الخاصة بتنسيق وإداره المخيمات في المواقع غير الرسمية ذات الأولوية القصوى: إذا توقف الدعم الإنساني والدعم الخاص بتنسيق وإدارة المخيمات دون إحراز تقدم نحو حلول دائمة، فسيكون السكان عرضة لخطر التهميش الدائم: وغير قادرين على تحقيق حلول دائمة وعرضة لتفاقم خطر الإخلاء وتدهور الأحوال المعيشية وتزايد مخاطر الحماية للأسر الضعيفة. ويضطلع شركاء تنسيق وإدارة المخيمات بدور هام في دعم إدماج المواقع غير الرسمية في التخطيط الخاص بالانتقال.
- الاستجابة الشاملة للمخيمات: ان سحب تقديم الخدمات دون تصدي الحكومة لعملية توفيرها يهدد بتدهور ظروف المعيشة الآمنة والكريمة إلى مستويات أدنى من مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية العراقية. ان سحب توفير المساعدات على مستوى الأسرة دون وجود عملية تستند الى الأدلة أو تخطيط كاف أو تولي الحكومة لهذا الأمر سيؤثر سلباً على الأسر التي لا تمتلك دخلاً وتعاني من وجود ضعف مسبق مما قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وتفاقم مخاطر الحماية.

التأثير إذا لم تتول جهة أخرى جهود التنسيق وبناء القدرات، الخ.

- المواقع غير الرسمية: يعتمد تنسيق عملية الإنتقال على آليات التنسيق القائم على المناطق، بوجود تغطية أوسع من التغطية الحالية التي تتكون ثماني آليات.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
استراتيجية تنسيق انتقال القطاع الذي تم الاتفاق عليها مع شركاء تنسيق وإدارة المخيمات	انتقال منسقي ادارة وتنسيق المخيمات في المحافظات الوسطى والجنوبية	نقل كامل للتنسيق الى الوكالات الرائدة للقطاع/ شركاء تنسيق وإدارة المخيمات
خارطة الطريق الشاملة الخاصة بالمخيمات التي تم صياغتها والاتفاق عليها	العمل مع أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ خارطة طريق المخيمات	تنفيذ خارطة طريق المخيم ورصد أثر التسليم
تحديد المواقع غير الرسمية ذات الأولوية القصوى وصياغة خطط على مستوى المواقع.	مواصلة صياغة الخطط على مستوى المواقع بالنسبة للمواقع ذات الأولوية القصوى، وبضمنها المشاركة في الحلول الدائمة المستهدفة.	تنفيذ خطط المواقع، دعم التخطيط التشغيلي للمواقع غير الرسمية المتبقية لعام 2023.

احتمالية المخاطر المتعلقة بتنسيق وادارة المخيمات وتدابير التخفيف منها:

احتمالية عدم نجاح الخطة الانتقالية الخاصة بالقطاع مما يقود الى المخاطر المذكورة أعلاه:

- المخيمات: ذكر تخصيص الميزانية بأنه أحد المعوقات الرئيسة أمام تولي الحكومة مهام تقديم الخدمات.
- أكثر المواقع غير الرسمية أهمية: التقدم المحدود الذي تم إحرازه حتى الآن بشأن التخطيط للحلول الإنسانية الدائمة.
- تدابير التخفيف لتفادي هذه المخاطر:
- المخيمات: استمرار الدعوة على مستوى عالي للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتخصيص الميزانية لخدمات المخيمات.
- المواقع غير الرسمية: التقدم في الخطط على مستوى الموقع بين الاطراف العاملة في المجال الإنساني والحلول الدائمة لتحديد خيارات الحلول الدائمة بشكل مجدي والإدماج في برامج الحلول الدائمة والتحديد المبكر لأي نشاطات إنسانية متبقية للدعوة الى مواصلة التمويل لعام ٢٠٢٣.

خطة عملية الانتقال الخاصة بقطاع التعليم والإطار الزمني

توفير الخدمات الى المستفيدين: سيقوم قطاع التعليم بتسليم أغلب أنشطة التعليم الى وزارة التربية وشركاء التنمية.

- وسيتم نقل برامج التعليم غير الرسمي التي بلغ عدد الأطفال المستهدفين فيها ٦٧,١٢٣[١٦] طفلًا (بضمنها برنامج التعلّم السريع) وبرامج الهياكل والدعم النفسي – الاجتماعي والتثقيف بالمخاطر التي تشكلها الألغام التي جرى تقديمها داخل المدارس والتي بلغ عدد الأطفال المستهدفين فيها ١٣.٢١٦[١٧] طفلًا وكذلك برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة التي بلغ عدد الأطفال الذين استهدفتهم هذه البرامج في الفلوجة والرمادي والموصل والحمدانية ٩.١٩٦[١٨] طفلاً الى وزارة التربية.
- ٨٣ نشاط من جهود الدعوة التي تقودها وزارة التربية بشأن تضمين نقص المستمسكات المدنية على جميع المستويات في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى.
- مذكرة استراتيجية بشأن مسارات عملية الانتقال الشاملة من التعليم غير الرسمي الى التعليم الرسمي.

التنسيق: باشر قطاع التعليم في العراق فعلاً النقاشات مع وزارة التربية بشأن تعزيز التنسيق ضمن الهيكلية الأوسع لوزارة التربية، أي الوزارة ومديرياتها وإضفاء الطابع الرسمي عليه.

تقييم مخاطر عملية انتقال قطاع التعليم:

التأثير على المستفيدين إذا تم إيقاف تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها: (أدناه مجرد أمثلة)

- ان عدم توفير الوثائق الثبوتية قد يهمش الأطفال العائدين في الانبار وصلاح الدين ونينوى.
- ربما يصبح ٦٧,١٢٣ طفل معرضين لخطر ترك اي نمط من أنماط التعليم.
- ستحرم المدارس في الفلوجة والرمادي والموصل والحمدانية من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.
- ربما يؤدي الإدماج والتعليم المجتمعي غير المكتملين للاجئين والنازحين الى التشظي والإضراب.

التأثير على المستفيدين إذا لم يتصد كيان آخر للتنسيق وبناء القدرات، الخ: (أدناه مجرد أمثلة)

- قد تتجزأ معايير تقدير التكاليف لمختلف الخدمات التعليمية ولن تكون هناك قيادة استجابة سريعة ولن يكون بوسع إدارة المعلومات عمل تحليل الأدلة والفجوات الخاص بصناعة القرارات على نطاق القطاع.

احتمالية المخاطر المتعلقة بالتعليم وتدابير التخفيف منها:

احتمالية عدم نجاح الخطة الانتقالية الخاصة بالقطاع مما يقود الى المخاطر المذكورة أعلاه:

- من المرجح ألا تخصص وزارة التربية اي أموال أو تقوم بتخصيص أموال قليلة إلى جانب الرواتب ومن المحتمل ألا يحصل التكامل أو ان يتم عكسه بسبب المصالح الخاصة، ومن المحتمل ان يتباطأ إصدار الوثائق المدنية وبتأثير كبير على شريحة الأطفال.

تدابير التخفيف لتفادي هذه المخاطر: (أدناه مجرد أمثلة)

- التشاور مع وزارتي التربية والتعليم وتوفير خطة انتقال القطاع مع إطار السياسة العامة الخاص بوزارة التربية والتعليم وليس مجرد اطر إنسانية فحسب وتبادل قاعدة بيانات المجموعات وتعزيز قدرة إدارة المعلومات في وزارتي التربية والتعليم ودليل إرشادات تنسيق واضح ومحدد لوزارتي التربية والتعليم، وإدارة المانحين والقطاع واتخاذ القرارات بشكل مشترك وفهم ميزانيتي، وزارتي التربية والتعليم وأولوياتهما.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربع الثاني لعام ٢٠٢٢	الربعان الثالث والرابع لعام ٢٠٢٢	الربعان الثالث والرابع لعام ٢٠٢٢
بناء القدرات شعبة مقترحة في وزارة التربية: • بناء القدرات التنسيقية لوزارة التربية. • نقل البيانات وتدريب موظفي إدارة البيانات في الوزارة.	**التنسيق** • شعب تنسيق في مديريات الوزارة. • جمع الفريق الاستشاري الإستراتيجي في فريق تيسير الانتقال. • التواصل مع منتدى الحلول الدائمة/ التنسيق القائم على اساس المناطق والتنمية.	**إجراءات السياسة العامة/المناصرة** • مسارات العملية الانتقالية من التعليم غير الرسمي الى الرسمي. • مذكرة السياسة العامة والتوجيه بشأن الاعتماد.

خطة الانتقال والإطار الزمني لقطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ

توفير الخدمات للمستفيدين: يهدف قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ الى تسليم عملية إيجاد الوظائف الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وإدماج مشروع النقد مقابل العمل في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ويتوقع القطاع مواصلة الشركاء تقديم الأنشطة الأساسية المتعلقة بمجموعة سبل كسب العيش في حالات الطوارئ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

التنسيق: سيتم تسليم وظيفة التنسيق الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتقوم مديريات الوزارة في المحافظات بتنفيذها. وستكون وظيفة التنسيق نشطة في المحافظات ذات الأولوية حيث تكون أعداد الأشخاص المحتاجين كثيرة ويكون شركاء قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ نشيطون.

تقييم المخاطر الخاص بعملية انتقال قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ:

التأثير على المستفيدين إذا تم إيقاف تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

- ستكون فرص الحصول على الخدمات الأساسية لـ ٤٩,٠٠٠ شخص من الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين هم بحاجة الى المساعدة في مجال سبل كسب العيش في حالات الطوارئ محدودة.
- ستفتقر سوق العمل المحلية والواهية الى المهرات المطلوبة.
- ستزداد احتمالية النزوح الثانوي والتطرف.

تأثير عدم تصدي جهة أخرى للتنسيق وبناء القدرات، الخ:

- الشركاء الذين يخدمون المجموعات السكانية بشكل مفرط أو بشكل غير كافي بسبب النقص في توفر مهام التنسيق.
- ستلحق الأنشطة غير المنسقة الضرر بالسوق المحلية وتزيد من حدة التوتر بين افراد المجتمعات المحلية.

إحتمالية المخاطر المتعلقة بسبل كسب العيش في حالات الطوارئ وتدابير الحد منها:

احتمالية عدم نجاح الخطة الانتقالية الخاصة بالقطاع مما يقود الى المخاطر المذكورة أعلاه: ان الخطورة الرئيسة التي تتعلق بعملية الانتقال تتمثل بتسليم مهام تنسيق قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ومن بين جميع الوزارات الأخرى فأن ولايات وزارة العمل تتوافق مع مهام قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ. ومع ذلك، فأن قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ، وبالإضافة الى قدرته على مناصرة عملية الانتقال، يعتمد ايضاً على تكوين علاقة مثمرة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مما يسهم في ضمان عملية انتقال سلسة.

تدابير التخفيف لتفادي هذه المخاطر:

- سيقوم قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ بإعادة تقييم القدرة التشغيلية الحالية للشركاء لضمان تلقي الفئات المستهدفة خدمات سبل كسب العيش في حالات الطوارئ مستقبلاً.
- إذا رفضت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تولي المهام التنسيقية في الأماكن ذات الأولوية فسيقوم قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ بمواصلة التنسيق مع المجموعات المعنية بالتنسيق القائم على أساس المناطق لإدماج مهام التنسيق الخاصة بقطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ
- وبالإضافة إلى ذلك، بوسع قطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ التنسيق مع مكاتب المحافظين المعنيين لدعم تنسيق خدمات المجموعة في عام ٢٠٢٣.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
قرار إستراتيجي بشأن الجدول الزمني والمعايير	العمل الإستراتيجي مع الحكومة.	العمل الإستراتيجي والقطاعي مع الجهات الفاعلة في مجال الحلول الدائمة والتنمية والحكومة بشأن مسارات العمل.
العمل مع المجموعات المعنية بالتنسيق القائم على أساس المناطق على مستوى المحافظات للإحاطة بالأنشطة الخاصة بقطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ واحتياجات التنسيق في القطاع التي يمكن إدماجها في مهام آليات التنسيق القائم على أساس المناطق في المنطقة.	تحديد قدرات الجهات الفاعلة في مجال الحلول الدائمة والتنمية والحكومة ونقاط الشروع.	إتباع نهج قطاعي لعملية انتقال تدريجية لمسؤوليات التنسيق.
	مناصرة الوكالات الرائدة للقطاع مع (الوزارة المختصة) بشأن إعداد خارطة طريق/مسارات عمل خاصة بالتنمية.	تقييم التقدم في ضوء المعايير المعدة سلفاً/اتخاذ قرار بشأن دورة البرامج الإنسانية لعام 2023.
	بناء قدرات مديريات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأدوات الخاصة بقطاع سبل كسب العيش في حالات الطوارئ	

خطة انتقال قطاع الأمن الغذائي والجدول الزمني

تقديم الخدمات للمستفيدين: يهدف القطاع الى تسليم عملية توزيع المساعدات الغذائية في مخيمات النزوح الى الحكومة، بينما سيتم إدماج برنامج تقديم النقد مقابل العمل القائم على الزراعة وبرنامج النقد المعزز في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، حيثما ينطبق ذلك. وسيواصل الشركاء والوكالات الرائدة للقطاع تقديم الأنشطة التنسيقية.

التنسيق: يخطط القطاع لنقل التنسيق الى فريق عمل بقيادة الوكالة الرائدة للقطاع والشركاء.

تقييم مخاطر انتقال قطاع الأمن الغذائي:

التأثير على المستفيدين إذا تم إيقاف تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

- ستقل مصادر كسب العيش للأسر الضعيفة التي تعتمد على الزراعة أكثر وأكثر (العائدين والنازحين خارج المخيمات) الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر للغذاء والدخل.
- لن يتمكن سكان المخيمات من النازحين من الحصول على الغذاء بشكل منتظم مما قد يؤدي الى تدهور أمنهم الغذائي.

التأثير على المستفيدين إذا لم يتصد كيان آخر لإدارة وتطوير التنسيق وبناء القدرات:

- حالات عدم التوافق، وتكرار الجهود، وغياب الشمولية والتغطية.
- تأثير انعدام التآزر البرامجي والجغرافي إذا لم يتم نقل بناء القدرات في مجال جمع البيانات ورصدها وتحليلها ولم يتم تعزيزها.
- حالات تأخر في التأهب والاستجابة إذا لم يتم توفير البيانات والمعلومات الرئيسة ولم يتم نشرها.
- ان انعدام التنسيق والمناصرة ربما يزيد من تدهور حالة الضعف لدى الفئات المعنية وقد يوسع من فجوات الاستجابة القائمة.

احتمالية المخاطر المتعلقة بقطاع الأمن الغذائي وتدابير الحد منها:

احتمالية عدم نجاح الخطة الانتقالية الخاصة بالقطاع مما يقود الى المخاطر المذكورة أعلاه:

- ربما يؤدي عدم امتلاك الحكومة للموارد المالية والبشرية الى حدوث حالات عدم توافق في مشاركتها في مجموعة العمل مما يجعل عملية نقل التنسيق والأنشطة المرتبطة بها الى الحكومة في نهاية عام ٢٠٢٢ أمراً صعباً.

تدابير التخفيف لتفادي هذه المخاطر:

- توعية الشركاء في قطاع الأمن الغذائي، بضمنهم الحكومة وضمان مشاركتهم في العملية من البداية.
- سيقوم االقطاع بتدريب المنظمات الوطنية غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين على تحديد الخدمات وتبادل المعلومات ورصد وتنسيق الاستجابة، وستقدم الدعم الفني بشأن الأنشطة المتعلقة بالزراعة.
- العمل مع الوزارات المعنية لتحديد الأولويات الرئيسة والتحديات والاحتياجات لتلبية متطلبات عملية انتقال مستدامة.
- الربط مع مجموعات العمل المعنية بالزراعة العالمية والإقليمية حسب الاقتضاء لتحديد أفضل الممارسات لتبسيط التوجيهات وإثراء المبادرات في مختلف المجالات المواضيعية في الوقت الذي تتم فيه عملية الانتقال.
- ستقوم الوكالات الرائدة للقطاعات بالدعوة الى المشاركة الفاعلة للجهات الحكومية المعنية في مجموعات العمل المعنية بالزراعة.
- سيعمل القطاع بشكل وثيق مع مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة لضمان إقامة روابط فعالة في أثناء عملية الانتقال وستشجع الشركاء على المشاركة الفاعلة في آليات التنسيق القائمة على اساس المناطق على المستوى المحلي.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
تحديد الجهات الفاعلة المعنية ونقاط الشروع	إطلاق مجموعة العمل المعنية بالزراعة وتحديد الروابط بين هذه المجموعات وسائر آليات التنسيق القائمة.	نقل الأنشطة الأساسية الى الحكومة/الشركاء.
العمل مع آليات التنسيق القائمة على اساس المناطق بشأن بناء القدرات وتوضيح أدوار التنسيق.	دعوة الوكالات الرائدة في القطاع للمناصرة لدى (وزارات الهجرة والمهجرين والزراعة والتجارة والتخطيط وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، الخ.) بشأن إدماج وتنفيذ عمليات توزيع المواد الغذائية والأنشطة القائمة على الزراعة.	ربط شركاء قطاع الأمن الغذائي مع منصات الزراعة ومجاميع التنسيق والمديريات التابعة لوزارة الزراعة والمؤسسات البحثية والجامعات وسائر الأطراف الفاعلة الأخرى لتيسير تبني أنشطة زراعية إبتكارية.
	تعزيز قدرات الحكومة على تبادل المعلومات والتأهب لحالات الطوارئ والتنسيق.	

خطة انتقال قطاع الصحة والجدول الزمني

توفير الخدمة للمستفيدين: يشرف قطاع الصحة على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية داخل المخيمات وخارجها في جميع أنحاء العراق. وبما أن التمويل الإنساني آخذ في الانحسار، فإن القطاع سيعمل على نقل جميع الخدمات التي يتم تقديمها حالياً للفئات السكانية التي هي محل الاهتمام من الناحية الإنسانية الى الحكومة. ستتم عملية الانتقال تدريجياً وستبدأ من خلال إيقاف الدعم لمراكز الرعاية الصحية الأولية (خارج المخيمات) التي تخدم المجتمعات المحلية والنازحين، ويليها في مرحلة لاحقة، تسليم خدمات الرعاية الصحية المقدمة في المخيمات، من المتوقع ان يتم بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. ومن بين أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية، يسعى قطاع الصحة الى إدماج أنشطة بناء القدرات والمساعدات النقدية والقسائم وإعادة التأهيل البدني للمرضى في برنامج الحلول الدائمة بصفته جزء من النشطة الطويلة الأمد.

التنسيق: ستواصل الوكالة الرائدة في القطاع قطاع الصحة بالدعوة لدى وزارة الصحة لنقل دوري التنسيق والقيادة اليهما، بناءً على قدراتهما والاستعداد الذي يبديانه للقيام بذلك. واضافة الى ذلك، ستوجه لهما الدعوة للمشاركة في منتديات تنسيق الشركاء لتيسير تفاعل الشركاء معهم وفق ما يؤول اليه الحال مع مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة.

تقييم المخاطر الخاص بعملية انتقال قطاع الصحة:

التأثير على المستفيدين إذا تم إيقاف تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

- لن يحصل ١٧٩,٩٢٢ نازح في المخيمات و٧٥,٠٨٠ أخرين خارج المخيمات و١٣٢,٩٩٦ عائد على خدمات الرعاية الصحية الأولية نظراً لأنهم يحصلون عليها ضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ وسيحرمون منها إذا لم يتم ايجاد حلول بديلة.
- سيحرم ٣٧٣،٤٥٥ طفل تحت سن ١٧ سنة من الخدمات، من بينهم ٦٩ ألف طفل تحت سن الخامسة من العمر سيكونون عرضة للإصابة بالأمراض التي يمكن توقيها باللقاحات والأمراض الوبائية.
- ستواجه ٩٧,٤٠٠ امرأة في سن الإنجاب صعوبة في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وربما يواجه حوالي عُشر هذا العدد زيادة في خطر وفيات الأمهات وحديثي الولادة بسبب مضاعفات الولادة.

التأثير على المستفيدين إذا لم تتصد جهات اخرى للتنسيق وبناء القدرات:

- قد لا يتمكن شركاء قطاع الصحة من تنسيق جهودهم وسيتركون خلفهم فجوات كبيرة في توفير الخدمات، ومن المحتمل ان يحدث تكرار في الخدمات وهدر في الموارد الشحيحة المتبقية في العمليات الإنسانية.
- قد لا تكون وزارة الصحة قادرة على تولي دوري التنسيق والقيادة لدعم توفير الخدمات الطبية في المرحلة الانتقالية، في الوقت الذي تفتقر فيه مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة للقدرات الفنية للقيام بهذه المهمة.

احتمالية المخاطر وتدابير التخفيف منها:

احتمالية عدم نجاح الخطة الانتقالية الخاصة بالقطاع مما يقود الى المخاطر المذكورة أعلاه: إذا أخذنا بنظر الاعتبار الوضع الحالي لقدرات التنسيق والقيادة والرصد لدى وزارة الصحة، وعدم امتلاك مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة لهذه الإمكانيات، فإن احتمالية عدم نجاح خطة الانتقال كبيرة للغاية وتتطلب المزيد من المناصرة على أعلى مستوى.

تدابير التخفيف لتفادي هذه المخاطر:

- سيواصل القطاع الاشراف بشكل جزئي على جهود التنسيق في عام ٢٠٢٢، وخصوصاً في ضوء نقل بعض الأنشطة الى وزارة الصحة ومجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة على المستوى الوطني، ومع مديريات الصحة وآليات التنسيق القائمة على اساس المناطق على المستوى المحلي.
- يخطط القطاع الى تحويل الفريق الاستشاري الإستراتيجي الى مجموعة استشارية معنية بالعملية الانتقالية تتألف من الوكالات الشريكة العاملة على الحلول الدائمة والبرامج الإنمائية.
- ستدعم الوكالة الرائدة للقطاع رقمنة منظومة معلومات الصحة من خلال تنصيب برنامج DHIS٢ وتنفيذ منظومة رصد توفر الموارد والخدمات الصحية لتحديد الثغرات في الخدمات الصحية في كافة أنحاء البلاد ودعم إدماج منظومة شبكة الإنذار المبكر والاستجابة في نظام المراقبة الروتينية.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
يوجه القطاع الدعوة الى منسقي مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة للمشاركة في منتدى المجموعة التنسيقي بشكل منتظم، ويدعم صياغة إطار للرصد مع المجموعة الفرعية للدمج والإستحواذ.	يقوم القطاع بتيسير زيادة مشاركة مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة في المنتدى التنسيقي لتعزيز تفاعل الشركاء معهم حسب الاقتضاء، واستنادا الى تطور الأوضاع.	ينسق الشركاء المؤهلون مع مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة بشأن الأنشطة الطويلة الأمد.
تشرع الوكالة الرائدة للقطاع بتنفيذ منظومة رصد توفر الموارد والخدمات الصحية لتحديد الفجوة في تقديم الخدمات الصحية، وبرنامج DHIS2 بما يتيح عملية إعداد برامج القائمة على الأدلة في القطاع الصحي.	تقوم الوكالة الرائدة للقطاع بتحليل وتوزيع تقرير منظومة رصد توفر الموارد والخدمات الصحية على الشركاء ووزارة الصحة لتحديد الفجوات في قطاع الصحة ومعالجتها في الحلول الدائمة.	تواصل الوكالة الرائدة للقطاع و قطاع الصحة دعوة الجهات المانحة الى دعم الحلول الدائمة وأنشطة التنمية المرتبطة بقطاع الصحة
يقوم القطاع بجرد للخدمات المقدمة في المخيمات القائمة وحالات إغلاق المشاريع.	يواصل القطاع زيادة اشراك وزارة الصحة في أدوار التنسيق والقيادة وتقديم الخدمات.	يوقف الشركاء تقديم الخدمات في مواقع خارج المخيمات ويقومون بتسليم بعض أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية في المخيمات الى وزارة الصحة.
يقوم القطاع بتطوير الفريق الاستشاري الاستراتيجي الى فريق استشاري معني بعملية الانتقال، حيث يتم إدماج الوكالات الداعمة للحلول الدائمة والأنشطة التنموية.	يعقد الفريق الاستشاري المعني بعملية الانتقال اجتماعات منتظمة، يقدم فيها المشورة ويتبنى أنشطة تلائم الحلول الدائمة.	

خطة انتقال قطاع الحماية /الحماية العامة وإطارها الزمني

توفير الخدمة للمستفيدين: ستواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاء الحماية (شرط توفر التمويل) تقديم أنشطة الحماية الأساسية، وبشكل عام، يتوقع قطاع الحماية تسليم أنشطة الحماية الى المنظمات غير الحكومية العراقية ومنظمات المجتمع المدني العراقية وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وفرق العمل المعنية بالحماية والحكومة.

التنسيق: إنشاء منتدى إستراتيجي تتشارك في قيادته كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (وبمشاركة رئيسة من الأمم المتحدة ومنظمات عراقية غير حكومية) على المستوى الوطني لاطلاع الجهات المعنية في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم المشورة لهم بشأن قضايا الحماية الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. يتم التنسيق العملياتي عبر مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة/ آليات التنسيق القائمة على اساس المناطق حسب تواجدها والى الحد الممكن.

تقييم المخاطر الخاص بعملية انتقال قطاع الحماية / الحماية العامة:

التأثير على المستفيدين إذا تم إيقاف تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

- بشكل عام، فأن الاشخاص الضعفاء عرضة لانتهاك حقوقهم، فهناك مخاطر متزايدة من قبيل (١) عودة آليات التعامل السلبية (٢) زيادة الضغط النفسي والاجتماعي/الصدمات (٣) تهميش فئات معينة/ افراد (على سبيل المثال، أشخاص يعتقد أن لهم انتماءات ما) (٤) زيادة التعرض للاستغلال والتجنيد والتطرف وعدم المساواة الاجتماعية التي تؤدي بشكل عام الى المزيد من موجات التوتر.
- بشكل محدد فيما يتعلق بالمساعدة القانونية فان الشخاص الذي لا يملكون الوثائق الأساسية سيواجهون محددات في ممارسة الحقوق الأساسية مع تأثير كبير على فرص حصولهم على خدمات برامج الصحة والتعليم والغذاء والإيواء الآمن والحماية الاجتماعية وسائر الخدمات الحيوية الأخرى. وستتعثر جهود تحقيق الحلول الدائمة.

التأثير على المستفيدين إذا لم تتصد جهات اخرى للتنسيق وبناء القدرات:

- ان آليات التنسيق القائمة على المناطق والموجودة حالياً تعد محدودة من حيث العدد والرقعة الجغرافية ولا تركز على الحماية وربما يؤدي تكرار الخدمات المقدمة وفتور همة التقييمات ومحدودية إيلاء الأولوية للأشخاص الأشد حاجة، فضلاً عن نقص او انعدام مركزية تركيز الحماية الى ممارسات مخالفة يراد منها عدم إلحاق أي ضرر.
- إذا لم تلتزم السلطات بتخصيص الموارد البشرية والميزانية اللازمة لبناء قدرات القوة العاملة الاجتماعية فيما يتعلق بأنشطة الحماية فسيؤدي ذلك الى ازدياد خطورة العودة الى آليات التعامل السلبية.

احتمالية المخاطر المتعلقة بقطاع الحماية /الحماية العامة وتدابير الحد منها:

احتمالية عدم نجاح الخطة الانتقالية الخاصة بالقطاع مما يقود الى المخاطر المذكورة أعلاه:

- في أغلب الأحيان، لا تمتلك سلطات إقليم كردستان والحكومة العراقية سوى خبرات محدودة في مجال الحماية، ولا تزال هناك حواجز هيكلية في أنشطة الحماية ولذلك غالباً ما تجد ان السلطات هي من تنتهك الحقوق.
- ما زالت هناك مخاطر كبيرة تتمثل في ألا تتحمل السلطات المسؤوليات بصفتها المسؤولة الأولى أمام جميع العراقيين (بضمنها الأشخاص الذين تضرروا جراء النزاعات).

تدابير التخفيف لتفادي هذه المخاطر:

- منذ عام ٢٠١٩، شارك أكثر من ٤,٠٠٠ شخص (الجهات الفاعلة الحكومية والإنسانية) في أنشطة بناء القدرات حول الحماية العامة (بضمنها المسائل المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات) بمعدل تقديم بلغ ٢٠ شريك.
- ستواصل مفوضية اللاجئين بصفتها الوكالة الرائدة للقطاع مع الجهات الفاعلة المعنية بالحماية الدعوة لدى نظرائها في الحكومة من بين جهات اخرى من أجل: (١) تخصيص ميزانية لأنشطة الحماية (٢) تسهيل إجراءات الحصول على الوثائق القانونية الأساسية (بضمنها الوثائق الأساسية الخاصة بالملكية) (٣) تضمين معايير الضعف الخاصة بالحماية وإتباع نهج غير تمييزية في برامج الحماية الاجتماعية (٤) تدريب القوة العاملة الاجتماعية الخاصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية (٥) زيادة تخصيص الميزانية فيما يتعلق بآليات تعويض الإسكان والأراضي والممتلكات.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
الاتفاق بشأن إستراتيجية انتقال قطاع الحماية العامة مع أعضاء /قطاع الحماية (الفريق الاستشاري الإستراتيجي) ومفوضية اللاجئين /مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	إنشاء منتدى إستراتيجي (بقيادة مشتركة من مفوضية اللاجئين /مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان) وتحديد المنسق/فرق العمل المعنية بالحماية في هذه الفرق (إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة)	إطلاق المنتدى الذي تقوده مفوضية اللاجئين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشكل مشترك.
تحديد احتياجات بناء القدرات للأطراف الفاعلة المعنية من خلال قطاع الحماية (الفريق الاستشاري الإستراتيجي) والتعريف بخطة بناء القدرات+ تحديد الجهات الفاعلة في مجال الحماية الإنمائية والمانحين.	تنفيذ أنشطة بناء القدرات وإشراك المنظمات غير الحكومية العراقية ومنظمات المجتمع المدني العراقية المعنية بالحماية في آليات التنسيق ضمن هيكلية الحلول الدائمة + العمل مع الجهات المانحة المعنية بالحماية الإنمائية.	مواصلة و/تسليم الأنشطة الأساسية الى وإشراك المنظمات غير الحكومية العراقية ومنظمات المجتمع المدني العراقية وإنشاء روابط واضحة مع/مجموعات العمل المعنية بالحماية/ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بشأن انشطة الحماية.
العمل مع/ الرئيسان المشتركان لمجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة بشأن: احتياجات بناء القدرات لآليات التنسيق القائمة على المناطق وتوضيح الأدوار التنسيقية فيما يتعلق بالحماية ومباشرة بعض المهام (قدر الإمكان).	مواصلة العمل مع/ رئيسي مجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة وآليات التنسيق القائمة على المناطق بشأن إدماج/تعديل الهيكليات والنهج القائمة لقطاع الحماية .	تسليم أنشطة تنسيق الحماية العملياتية التي يقوم بها الشركاء الى آليات التنسيق القائمة على المناطق (حسب الاقتضاء والإمكان) وتعريف الروابط مع/المنتدى الإستراتيجي ومجموعة العمل الفنية المعنية بالحلول الدائمة وآليات التنسيق القائمة على المناطق بشكل واضح.
يعمل أعضاء القطاع والوكالة الرائدة للقطاع مع/نظرائهم المعنيين في الحكومة بشأن تغييرات في السياسة العامة فيما يرتبط بـ: الحصول على الوثائق المدنية للأفراد الضعفاء وتضمين معايير الضعف في برامج الحماية الاجتماعية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية).		

خطة انتقال القطاع الفرعي لحماية الطفل والإطار الزمني

تقديم الخدمات للمستفيدين: سيسلم القطاع الفرعي لحماية الطفل أنشطة حماية الطفل الأساسية في المخيمات إلى الحكومة. وفي الوقت نفسه، ستستمر منظمات المجتمع المدني والوكالة الرائدة للقطاع الفرعي (اليونيسيف) في تقديم أنشطة إدارة القضايا الحاسمة للأطفال الذين تعرضوا أو المعرضين لخطر العنف الشديد والاستغلال والأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال في الأسر التي يُعتقد أنها مرتبطة بداعش على أساس توافر التمويل.

التنسيق: يخطط القطاع الفرعي لحماية الطفل لنقل التنسيق إلى آلية تنسيق قطاعية بقيادة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

تقييم مخاطر الانتقال في القطاع الفرعي لحماية الطفل

التأثير في الجهات المستفيدة إذا انتهى تقديم الخدمات دون أن تتولى جهة اخرى تقديمها.

- لن يتم رصد مخاوف حماية الطفل أو معالجتها. ونتيجة لذلك، سيظل أكثر من ٣٠٠٠٠٠ طفل ضعيف معرضين للخطر ويواجهون المخاطر بسبب العوامل الكامنة. وسنرى على الأرجح احتمالات أعلى لخطر عمالة الأطفال وزواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمزيد من الإساءة والاستغلال.
- في الوقت الحالي، تم تحديد أكثر من ٣٧٠٠٠ طفل معرضين لخطر كبير أو تعرضوا للعنف والاعتداء الجنسي والجسدي والنفسي ضمن دعم إدارة القضايا. وإذا توقفنا عن إدارة القضايا، فقد يظلون في مواقف مسيئة قد تهدد حياتهم.
- ٣٣.٢٠٠ طفل رهن الاحتجاز التعسفي[١٩] وأكثر من ٢٥٠٠٠ طفل بدون وثائق مدنية مستهدفون حاليًا ضمن خدمة حماية الطفل. وسيواجه هؤلاء الأطفال خطر عدم القدرة على إثبات هويتهم بشكل قانوني، مما يؤدي إلى تقييد حرية التنقل وزيادة خطر الاعتقال والاحتجاز وعدم الحصول على التعليم والتهميش مدى الحياة.

التأثير إذا لم يتم تولي التنسيق وبناء القدرات وما إلى ذلك من قبل جهة آخر:

- بدون مراقبة منتظمة ومنهجية لمخاوف حماية الطفل ومخاطرها، لن يكون هناك تحليل للحماية.
- ازدواجية الجهود و/ أو الفجوات في الاستجابة للحالات الإنسانية المتبقية قد يتسبب في أن تكون استجابة حماية الطفل غير فعالة وغير كفوءة أو غير مناسبة التوقيت.
- سيزداد إفلات الجناة من العقاب وتطبيع العنف ضد الأطفال، لا سيما بين الأطفال الأكثر تهميشًا وضعفًا مثل الأطفال في مخيمات النازحين والعشوائيات وفي المجتمعات المضيفة

احتمالية المخاطر وتدابير التخفيف للقطاع الفرعي لحماية الطفل

احتمالية عدم نجاح خطة الانتقال للقطاع الفرعي وقد تؤدي إلى المخاطر المذكورة أعلاه

نحن بحاجة إلى نقل مسؤوليات حماية الطفل تدريجياً، بما في ذلك تنسيق حماية الطفل بدعم من الوكالة الرائدة للقطاع ويبقى نقل المسؤولية إلى الوكالات الحكومية وإيجاد حلول مستدامة للنازحين يبقى يمثل تحديًا ، لأنه بينما يمكن للإدارات الحكومية تنفيذ الأنشطة الجارية باستخدام موظفي المنظمات غير الحكومية الحاليين، لا توجد بنود في الميزانية الحكومية للاستفادة منها (التعاقد مع الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل المياه والتعليم) ، وسيكون استمرار الأنشطة صعبًا بدون استمرار التمويل الإنساني حتى يتم إنشاء بنود الميزانية. وهناك احتمال كبير بتأخير انتقال تنسيق وأنشطة حماية الطفل عن الجدول الزمني المقترح.

تدابير التخفيف لتجنب هذه المخاطر:

- ستواصل الوكالة الرائدة للقطاع تبني مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تأييد اختصاصات الأخصائيين الاجتماعيين في مجال حماية الطفل وتخصيص ميزانية لتقديم خدمات حماية الطفل وإنشاء وحدات محددة لخدمات الطفل وتتولى عملية التنسيق القطاعي مع منظمات المجتمع المدني.
- العمل - عبر التواصل مع المجتمعات المحلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق لتأسيس تنسيق قطاع حماية الطفل.
- ضمان أن القوى العاملة الاجتماعية لحماية الطفل لديها القدرة اللازمة للاستجابة وفقا لمبادئ حماية الطفل والمعايير الدنيا لحماية الطفل. وضع خارطة طريق انتقالية واضحة متفق عليها مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والحكومية وإرشادات إغلاق / نقل البرنامج لتقليل الضرر.
- الاستمرار في السعي للحصول على تمويل إنساني محدود لفترة انتقالية أطول.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢

- تحديد الجهات التي تقدم حماية الطفل
- بناء قدرات الفاعلين المعنيين بحماية الطفل
- مناقشة مع وزارة العمل / مديرية العمل والشؤون الاجتماعية حول تقديم وتنسيق خدمة حماية الطفل
- العمل مع أعضاء مجموعات عمل التنسيق القائم على المنطقة والحلول الدائمة لتوضيح أدوار التنسيق
- إعداد إرشادات انتقال البرنامج لتقليل الضرر

الربع الثالث لعام ٢٠٢٢

- توضيح دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تقديم خدمات حماية الطفل والموافقة عليها.
- العمل مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإجراء تقويم القوى العاملة الاجتماعية (بقيادة اليونيسف) والمصادقة على اختصاصات الأخصائيين الاجتماعيين وكذلك إنشاء وحدات محددة لحماية الطفل وتعيين نقاط اتصال لحماية الطفل.
- بناء قدرات التنسيق القطاعي

الربع الرابع لعام ٢٠٢٢

- بدء نهج قطاعي للانتقال التدريجي لمسؤوليات التنسيق إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني
- تسليم أنشطة حماية الطفل الأساسية في المخيمات إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ مديرية العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.
- اتفاقيات مع منظمات المجتمع المدني واليونيسيف لمواصلة خدمة حماية الطفل المنقذة للحياة.
- نقل أدوار ومسؤوليات القطاع إلى مجمعة تنسيق حماية الطفل.

خطة الانتقال للقطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي والإطار الزمني

تقديم الخدمة للمستفيدين:

يخطط القطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي لتسليم الأنشطة المتخصصة بالاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى قطاع تقوده الحكومة. وسيُدمج توفير الاستجابة القانونية وتوفير مصادر الدخل والأنشطة ذات الصلة بالتوظيف في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

التنسيق: يخطط القطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي لنقل هيكل القيادة التنسيقية إلى نهج قطاعي تقوده الحكومة في وسط العراق وجنوبه وكذلك في إقليم كردستان العراق.

تقييم مخاطر الانتقال للقطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي

التأثير على المستفيدين إذا انتهى تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

في احتمالية حدوث هذا السيناريو بالذات، سيتأثر ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل كبير، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المخيمات. ووفقًا لتمرين تحليل التأثير الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، قد يؤدي إيقاف الخدمات إلى عدم تمكن ١٤.٦٤٩ من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي من تلقي خدمات إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، و ٢.٢٦١ مساعدة قانونية، و ٤٢،٠٠٠ مجموعة لوازم النظافة الصحية، و ٤٤.٩٨٩ غير قادرين على تلقي خدمات الدعم النفسي المنظمة. وقد يؤدي هذا الوضع إلى مزيد من التعرض لضرر إضافي من العنف المبني على النوع الاجتماعي ومضاعفاته كنتيجة لعواقبه. وتشمل المخاطر الإضافية زيادة التعرض للاستغلال والاعتداء الجنسيين وممارسة الجنس من أجل البقاء وزواج الأطفال والاتجار بالأطفال، وما إلى ذلك، كآلية سلبية للتكيف.

التأثير إذا لم يتم تولي التنسيق وبناء القدرات وما إلى ذلك من قبل جهة أخرى:

- مخاطر ازدواجية التغطية في مناطق معينة مع خطر محتمل بترك بعض المناطق المحرومة مع احتياجات إنسانية ناشئة فضلاً عن احتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي التي لم تتم تلبيتها.

احتمالية مخاطر القطاع الفرعي للاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي وتدابير التخفيف:

احتمالية عدم نجاح خطة انتقال القطاع الفرعي والتي قد تؤدي إلى المخاطر المذكورة أعلاه:

الاحتمال هو من منخفض إلى متوسط في ضوء عوامل الخطر المذكورة أعلاه.

تدابير التخفيف لتجنب هذه المخاطر:

- في هذه الحالة، لن تكون الحكومة قادرة على تولي المسؤولية الكاملة أو الجزئية و/ أو توليد الاهتمام والموارد الكافية، في مجال الاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي للتأكد من أن شركاء الحلول الدائمة يقدمون خدمات الاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي المنقذة للحياة في عام ٢٠٢٣ للحالات المتبقية ذات الاحتياجات الإنسانية.
- استمرار الدعوة للتمويل المرتفع من قبل الوكالات الرائدة للقطاع الفرعي مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان وكذلك الجهات المانحة للتنمية والحالات الإنسانية فيما يتعلق بتغطية الخدمات الكافية في المناطق المحرومة والتي تشكل احتياجات إنسانية.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
١- تحديد خدمات الاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي وتمرين الانتقال بين القطاعات	١. تم اعداد الشروط المرجعية لقطاع الاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي	١. انتقال الأنشطة الأساسية إلى الحكومة
٢- تقييم احتياجات القدرات والخطة	٢. اعداد / مراجعة واعتماد خطة العمل الوطنية للعنف القائم على النوع الاجتماعي	٢. الشروع في نهج قطاعي للنقل التدريجي لمسؤوليات التنسيق
٣ بناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة	٣. مشاركة الحكومة في استضافة استراتيجية العنف القائم على النوع الاجتماعي وورشة عمل خطة العمل الوطنية	٣. تتولى الوزارة المعينة من قبل الحكومة دور القيادة القطاعية.
٤. المشاركة مع التنسيق القائم على المنطقة حول بناء القدرات وتوضيح أدوار التنسيق وتوفير الاستجابة في إطار فريق عمل الحلول الدائمة وما إلى ذلك.	٤. يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بصفته الوكالة الرائدة للقطاع الفرعي بالدعوة مع (الوزارة القطاعية) لتولي الدور القيادي لقطاع الاستجابة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي بدعم تقني من صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة.	

خطة الانتقال للقطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام والإطار الزمني

تقديم الخدمات إلى المستفيدين: يهدف القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام إلى تسليم التنسيق الكامل للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة والتطهير والمسح ومساعدة الضحايا وبناء القدرات إلى السلطات الوطنية لمكافحة الألغام وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بحلول ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢. وسيواصل الشركاء في المجال الإنساني تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه رهنا بتوافر التمويل.

التنسيق: يخطط القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام لنقل التنسيق إلى مجموعة عمل مختصة بالأعمال المتعلقة بالألغام بقيادة الحكومة بدعم من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومختلف الشركاء المنفذين والمشغلين. وسيعزز القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام التنسيق مع مجموعات التنسيق القائم على المنطقة.

تقييم مخاطر الانتقال للقطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام

التأثير على المستفيدين إذا انتهى تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

- يتأثر أكثر من خمسة ملايين شخص بمخاطر الذخائر المتفجرة (مراجعة الاحتياجات الانسانية ٢٠٢٢).
- أكثر من ٣.٢ كيلومتر مربع يُحتمل أن تترك ملوثة بالذخائر المتفجرة (قاعدة البيانات الوطنية لمكافحة الألغام).
- سيتفاقم عدم كفاية خدمات مساعدة الضحايا.

التأثير إذا لم يتم تولي التنسيق وبناء القدرات وما إلى ذلك من قبل جهة اخرى:

تقود السلطات الوطنية لمكافحة الألغام التنسيق والإشراف على أنشطة مكافحة الألغام في العراق. ومع ذلك، نظرًا للتلوث الواسع والمعقد بالذخائر المتفجرة، ونقص الموارد البشرية والنقص المالي الحالي، تتطلب هاتان الهيئتان الوطنيتان لمكافحة الألغام دعمًا من المجتمع الدولي لتلبية احتياجات السكان المتضررين. وقد يؤدي عدم كفاية تمويل الموازنة الحكومية والتنسيق وبناء القدرات والدعم إلى المخاطر التالية:

- لن يتم خدمة المناطق الأكثر احتياجًا و/ أو إعطاء الأولوية المناسبة لأنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام.
- سيستمر ضحايا الذخائر المتفجرة في المعاناة من نقص الخدمات. و
- الازدواجية في تقديم أنشطة التوعية التي يمكن أن تترك بعض الفئات السكانية الضعيفة وراء الركب.

القطاع الفرعي للأعمال المتعلقة بالألغام احتمالية المخاطر وتدابير التخفيف:

احتمالية عدم نجاح خطة الانتقال للقطاع الفرعي التي قد تؤدي إلى المخاطر المذكورة أعلاه:

لا تمتلك السلطات الوطنية لمكافحة الألغام تنسيقًا كافيًا بين أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل الإدارة الفعالة والتخطيط والتنسيق للقطاع ككل. إن عدم رغبة الحكومة أو عدم قدرتها على تخصيص مخصصات في ميزانية الدولة للأعمال المتعلقة بالألغام سيكون له تأثير سلبي على التنسيق الفعال للمجموعة.

تدابير التخفيف لتجنب هذه المخاطر:

- ستدعم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام منتدى التنسيق القطاعي كجزء من خطة عملها للدعم الفني (٢٠٢١-٢٠٢٣).
- ستواصل دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام الدعوة لتخصيص ميزانية الحكومة للأعمال المتعلقة بالألغام بالتنسيق مع المانحين المعنيين. و
- ستساهم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمات الدولية غير الحكومية في بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة ونقاط الشروع.	صياغة استراتيجية لمنتدى/خطة عمل تنسيق جديدة	نقل الأنشطة الأساسية إلى سلطات مكافحة الالغام الوطنية.
بناء قدرات السلطات الوطنية لمكافحة الألغام والمنظمات غير الحكومية بشأن مبادئ الحماية	بناء القدرات للجهات الفاعلة ذات الصلة من قبل دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمات الدولية غير الحكومية	تواصل دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمات الدولية غير الحكومية بناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة
المشاركة مع لمجموعات التنسيق القائم على المنطقة حول بناء القدرات وتوضيح أدوار التنسيق، إلخ	مناصرة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام مع السلطة الوطنية لمكافحة الألغام بشأن تخصيص الميزانية الحكومية للتطهير والمسح	ربط السلطة الوطنية لمكافحة الألغام بمنصات التنسيق الحالية للأمم المتحدة
إشراك السلطات الوطنية لمكافحة الألغام في آلية التنسيق بهدف التسليم	مناصرة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لتحديد الأولويات بشفافية وتعزيز الرصد والتقييم	دعم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للتنسيق القطاعي من أجل النقل الكامل لدور التنسيق
العمل مع السلطات الوطنية لمكافحة الألغام في صياغة مذكرة توجيه الاسكان والاراضي والممتلكات ومعيار مساعدة الضحايا.	العمل مع السلطات الوطنية لمكافحة الألغام في تعميم حماية الطفل في أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام	دعم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لتعزيز التنسيق القطاعي

خطة الانتقال لقطاع المأوى والمواد غير الغذائية والإطار الزمني

تقديم الخدمات إلى المستفيدين: يهدف قطاع المأوى والمواد غير الغذائية الى ١) تسليم انشطة المواد غير الغذائية إلى وزارة الهجرة والمهجرين فيما يتعلق بالاستعداد / الاستجابة (الإخلاء / الحد من مخاطر الكوارث) ؛ ٢) تسليم صيانة المأوى في مخيمات النازحين (استبدال الخيام في حالة الطوارئ - الحرائق بشكل أساسي) إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / وزارة الهجرة والمهجرين / مركز التنسيق المشترك ؛ ٣) استهداف احتياجات إصلاح المأوى المتبقية من خلال الجهات الإنمائية الفاعلة تحت مسؤولية الحكومة.

التنسيق: يخطط قطاع المأوى والمواد غير الغذائية إلى ١) نقل تنسيق تدخلات المأوى المتبقية إلى مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة / التنسيق على مستوى المنطقة و٢) دمج بعض وظائف المأوى والمواد غير الغذائية في المجموعة الفرعية الحالية للإسكان والارض والممتلكات.

تقييم مخاطر الانتقال لقطاع المأوى والمواد غير الغذائية:

التأثير على المستفيدين إذا انتهى تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

- ستظل العائلات المتضررة من النزاعات أو المخاطر أو التي تم إجلاؤها من العشوائيات معرضة للخطر بدون مأوى طارئ و / أو مساعدة من المواد غير الغذائية.
- سيتعرض العائدون للتهجير مرة أخرى.
- سيتم منع النازحين من العودة إلى مناطقهم الأصلية إذا لم يتم توفير مأوى / سكن مناسب.

التأثير إذا لم يتم تولي التنسيق وبناء القدرات وما إلى ذلك من قبل جهة آخر:

- قد لا يتم مراعاة معايير المأوى الملائمة والمقبولة.

احتمالية المخاطر للمأوى والمواد غير الغذائية وتدابير التخفيف:

احتمالية عدم نجاح خطة انتقال قطاع التي قد تؤدي إلى المخاطر المذكورة أعلاه:

- مشاركة الحكومة في تولي المسؤولية (متوسطة إلى عالية)
- فشل ترقية المأوى في مخيمات النازحين مما أدى إلى بقاء العائلات في ملاجئ معرضة للخطر (متوسط)

تدابير التخفيف لتجنب هذه المخاطر:

- مواصلة أنشطة الدعوة مع الحكومة العراقية
- بناء قدرات الحكومة فيما يتعلق بآليات وأدوات التنسيق.
- الانخراط مع مجموعة التنسيق بين المجموعات ومجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة/ التنسيق على أساس المناطق لدعم سد الفجوة بين الشؤون الإنسانية والحلول الدائمة.
- تمكين العائلات في مخيمات النازحين من تطوير ملاجئهم ذاتيًا بإذن ودعم من السلطات.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
تحديد نقاط الشروع للجهات النظيرة ذات الصلة للحكومة العراقية وتقويم / مراجعة القدرات الحالية للحكومة العراقية والأدوات الحالية لتحديد احتياجات بناء القدرات.	الدعوة مع وزارة الهجرة والمهجرين لتولي التدخلات الطارئة من المواد غير الغذائية وضمان صيانة مخيمات النازحين (استبدال الخيام من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / مركز التنسيق المشترك)	تم تسليم الانشطة الطارئة المتبقية من المواد غير الغذائية إلى وزارة الهجرة والمهجرين وصيانة مخيمات النازحين (استبدال الخيام) إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / وزارة الهجرة والمهجرين / مركز التنسيق المشترك
المشاركة مع مجموعات التنسيق القائم على المنطقة للاتفاق على أدوار التنسيق ووظائف القطاع التي سيتم استيعابها من قبل مجموعات التنسيق القائم على المنطقة.	العمل، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ووزارة التخطيط / وزارة الاعمار والاسكان بهدف تسليم تنسيق / تدخلات المأوى.	تم دمج انشطة المأوى المتبقية في آلية تنسيق مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة/ التنسيق القائم على المنطقة، بدعم من المجموعة الفرعية للإسكان / الاسكان والارض والممتلكات.
الدعوة إلى الانتقال المستدام والدمج المحلي لمخيمات النازحين (حيثما كان ذلك ممكنًا) في البيئات الحضرية القائمة (ترقية المأوى)	تمكين العائلات في مخيمات النازحين (دهوك) للترقية الذاتية لملاجئهم مواصلة الدعوة والاتصال بالسلطات المحلية لإدراج دعم المأوى للنازحين / العائدين في استراتيجياتهم وتوسيع نهج ترقية المأوى إلى المحافظات الأخرى (أربيل والسليمانية).	

خطة انتقال قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والإطار الزمني

تقديم الخدمات إلى المستفيدين: سيقوم قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بتسليم أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات إلى الحكومة - وتسليم أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العشوائيات غير واضح - كما سيتم دمج أنشطة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في إطار التعاون للتنمية المستدامة للأمم المتحدة وسيستمر بها شركاء التنمية / الحلول الدائمة.

التنسيق: يخطط قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لنقل التنسيق إلى مجموعة عمل تقودها الحكومة (مجموعة عمل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية).

تقويم مخاطر انتقال قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية:

التأثير على المستفيدين إذا انتهى تقديم الخدمة دون أن تتولى إحدى الجهات تقديمها:

- سيحصل الأشخاص الباقون في المخيمات على خدمات مياه وصرف صحي دون المستوى، مما يؤدي إلى نزوح ثاني في العشوائيات أو العودة إلى مواقع يكون فيها التعافي بشكل غير كاف.
- سيحصل العائدون على خدمات غير كافية لاستعادة خدمات المياه والصرف الصحي، مما قد يؤدي إلى فشل عمليات العودة والنزوح الثانوي أو زيادة آليات التأقلم السلبية.
- شبكات المياه التي تم إعادة تأهيلها من قبل الشركاء سوف تتعطل بسبب عدم كفاية عدد العاملين في مديرية المياه.
- تراكم النفايات الصلبة والسائلة، مما يؤدي إلى فائض دورة المياه وتراكم القمامة ومخاوف بيئية صحية.
- زيادة الأمراض المرتبطة بالمياه (الكوليرا، الإسهال المائي الحاد، الجرب) للسكان المتضررين.
- مخاطر الحماية للنساء والفتيات بسبب نقص مستلزمات الدورة الشهرية والمشي لمسافات طويلة إلى المراحيض / نقاط المياه.

التأثير إذا لم يتم تولي التنسيق وبناء القدرات وما إلى ذلك من قبل جهة آخر:

- مخاطر ازدواجية الجهود و / أو الفجوات في الاستجابة للحالات الإنسانية المتبقية.
- عدم القدرة على زيادة دعم المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في الأزمات الناشئة، مثل الجفاف أو الفيضانات أو تفشي الأمراض.
- قضايا التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في التنمية والعمل الإنساني.

قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية احتمالية

المخاطر وتدابير التخفيف

احتمالية عدم نجاح خطة انتقال القطاع التي قد تؤدي إلى المخاطر المذكورة أعلاه:

كان انتقال توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات إلى النظراء الحكوميين بطيئًا - وقد استمرت المحادثات منذ آب ٢٠٢١، ولكن حتى الآن، لم يتم تسليم سوى عدد قليل من الخدمات في مواقع محددة. في حين أن هناك التزامًا من مركز التنسيق المشترك لتولي عمليات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المخيمات، هناك احتمال أن يتأخر نقل تقديم الخدمة عن الجدول الزمني المقترح الذي يبدأ في تموز ٢٠٢٢. وقد يؤثر التأخير في تشكيل الحكومة أيضًا على القدرة على الانتقال لقطاع تقوده الحكومة بسبب نقص الميزانية أو الاهتمام.

تدابير التخفيف لتجنب هذه المخاطر:

- تحديد والتخطيط لأنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الهامة المنقذة للأرواح فعلياً في حالة عدم تولي الشركاء المحددين زمام الأمور.
- المشاركة المبكرة والمتواصلة مع الحكومة بشأن قضية المخيمات الانتقالية والمستوطنات العشوائية.
- مناصرة عالية المستوى من خلال الوكالة الرائدة للقطاع ومنسق الشؤون الانسانية إلى الحكومة لتسهيل تخصيص الميزانية لأنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الإنسانية واحتياجات التنمية طويلة الأجل في المناطق التي لا يوجد فيها تعافي كافٍ حتى الآن.
- المشاركة مع شركاء الحلول الدائمة وشركاء التنمية لتسهيل استمرار الأنشطة المنقذة للحياة حتى عام ٢٠٢٣ في حالة وجود تأخيرات في تولي الحكومة لتلك الأنشطة الرئيسية.
- وضع خارطة طريق انتقالية واضحة متفق عليها مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والحكومية.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	**الربع الثالث لعام** ٢٠٢٢	**الربع الرابع لعام** ٢٠٢٢
المناقشات مع مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة/ ومجموعات التنسيق القائم على المنطقة حول استراتيجية انتقال قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.	قرار يتفق عليه بشأن جميع مخيمات النازحين للانتقال إلى الحكومة.	الرئاسة المشتركة لاجتماعات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مع النظراء الحكوميين.
صياغة إستراتيجية لمجموعة عمل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.	بناء قدرات مجموعة عمل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.	تم نقل جميع مخيمات النازحين إلى الحكومة لتقديم الخدمات.
مناقشات انتقال المخيم مع اليونيسف والشركاء والنظراء الحكوميين لاعداد الإطار الزمني والإجراءات.	المشاركة مع شركاء التنمية والجهات المانحة من أجل نقل أنشطة البنية التحتية.	نقل أدوار ومسؤوليات القطاع إلى مجموعة عمل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

خطة انتقال مجموعة عمل النقد والإطار الزمني

تهدف مجموعة عمل النقد إلى الاستمرار في عام ٢٠٢٣ في شكل مُعدّل لمواصلة تعزيز تقديم المساعدة النقدية والقسائم ذات الجودة.

المعونة النقدية متعددة الاغراض	الدعم الفني من المساعدة النقدية والقسائم	الحماية الاجتماعية القائمة على النقد
تم التنفيذ من قبل الشركاء بالتنسيق مع الحلول الدائمة كجزء من القطاعات الانسانية والتنموية والسلام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية كجزء من التوافق مع الحماية الاجتماعية.	استمر من قبل الشركاء بالتنسيق مع الحلول الدائمة وربما مع انتقال القطاعات الانسانية إلى مجموعات عمل، إن وجدت؛ تم دمج نتائج المساعدة النقدية والقسائم الجديدة معإطار تعاون الامم المتحدة للتنمية المستدامة- مجموعة عمل الاولويات الثانية والتي يحتمل أن تكون مجموعة عمل الاولويات الرابعة وتنفيذها أيضًا من قبل المنظمات غير الحكومية.	بالتعاون مع الحكومة والجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية.

التنسيق:

ستعمل مجموعة عمل النقد كذراع فني للمساعدة النقدية والقسائم لأصحاب المصلحة المعنيين. ويشمل هذا الدور المعونة النقدية متعددة الأغراض والنتائج القطاعية وتقاربها المحتمل مع الحلول الدائمة و / أو استراتيجية الحماية الاجتماعية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

تقييم مخاطر انتقال مجموعة العمل النقدية

التأثير على المستفيدين إذا انتهى تقديم الخدمة دون أن يتولى أحد:

- تأثير أقل على الاستدامة والكفاءة يمكن أن يؤدي إلى زيادة آليات المواجهة السلبية.
- تميل المساعدة النقدية والقسائم إلى أن يكون لها تأثير مضاعف، حيث تساهم في استدامة سبل العيش والأسواق والاقتصادات المحلية. ومن شأن تقييد الدعم المقدم إلى المساعدة النقدية والقسائم ومجموعة عمل النقد أن يقلل من فرص التعافي والتصدي للتحديات الناشئة.

التأثير إذا لم يتم تولي التنسيق وبناء القدرات وما إلى ذلك من قبل جهة اخرى:

- قد يؤدي استمرار الشركاء في توزيع النقد إلى مضاعفة ما يؤدي إلى توترات مجتمعية مع بعضهم البعض.
- قد تكون هناك فجوة في بناء القدرات للجهات الفاعلة الجديدة على وجه الخصوص التي تستخدم المساعدة النقدية والقسائم والشركاء الحاليين.
- ستضيع فرصة دعم الحكومة في الحماية الاجتماعية القائمة على النقد، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا جزء مهم من الاستدامة ومسؤولية الحكومة
- تقليص الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية، مما قد يؤدي إلى تأثير على استراتيجية التوطين.

احتمالية المخاطر وتدابير التخفيف:

احتمالية عدم نجاح خطة انتقال المجموعة التي قد تؤدي إلى المخاطر المذكورة أعلاه:

- لا توجد موارد كافية لدعم مجموعة عمل النقد المنقولة
- الصعوبات في تحديد أدوار التنسيق مع الجهات الإنمائية الفاعلة أو الحلول الدائمة أو الحكومة.

تدابير التخفيف لتجنب هذه المخاطر:

- وضع إستراتيجية واضحة لمجموعة عمل النقد التي تم نقلها لتحديد الدعم المطلوب، والانخراط مع الشركاء والمانحين في مرحلة مبكرة لتحديد الموارد.
- العمل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والحلول الدائمة والحكومة والجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية في مرحلة مبكرة وتحديد القيمة المضافة والخدمات التي يمكن أن تقدمها مجموعة عمل النقد لدعم كل مجال من مجالات التركيز. المشاركة في اعداد أهداف واضحة وخطة عمل وآليات تعاون مع الأطراف المعنية.

الجدول الزمني لأنشطة الانتقال

الربعان الأول والثاني لعام ٢٠٢٢	الربع الثالث لعام ٢٠٢٢	الربع الرابع لعام ٢٠٢٢
تحديد أصحاب المصلحة + نقاط الشروع	صياغة الإستراتيجية	بناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة
مشاورات المانحين حول الاستراتيجيات والموارد المالية	تحديد الموارد لدعم مجموعة عمل النقد المنقولة	تحديد خطة العمل ٢٠٢٣
العمل مع الحكومة في الحماية الاجتماعية		التسليم إلى مجموعة عمل النقد المنقولة

٦.٢

استعراض عام لمخيمات النازحين في إقليم كوردستان والبالغة (٢٥) مخيماً

إقليم كردستان العراق: بالاتفاق مع قرار الفريق القطري الإنساني، تم إيقاف قطاع تنسيق وإدارة المخيمات في نهاية كانون الاول ٢٠٢٢ وسلمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وظائفها ذات الصلة لمخيمات النازحين البالغ عددها ٢٥ مخيماً في إقليم كردستان العراق الى الجهات المحلية. على مستوى المحافظات، تواصل المفوضية دعم إدارة المخيمات، بما في ذلك المديرية في المحافظة (مديرية الهجرة والاستجابة للأزمات) في التنسيق عبر المخيمات والتخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية وقيادة الدعوة المشتركة مع الشركاء المعنيين.

العراق: تواصل المنظمة الدولية للهجرة قيادة إدارة مخيم الجدعة ٥ والعشوائيات. ومع قرار وزارة الهجرة والمهجرين الأخير بإغلاق مخيم الجدعة ٥، تدعو المنظمة الدولية للهجرة إلى إجراء إغلاق في الوقت المناسب ومنظم ومستنير يتم إجراؤه بطريقة تطوعية وآمنة وكريمة. ووفقًا لنتائج تقويم الاحتياجات متعددة المجموعات لعام ٢٠٢٢، لا يزال ٩٩٤٠٠٠ فرد في حالة نزوح مطول في مواقع النازحين غير الرسمية. وسيستمر شركاء إدارة المخيمات التابعين للمنظمة الدولية للهجرة في العمل من أجل تلبية احتياجاتهم الإنسانية العاجلة مع العمل أيضًا من أجل إيجاد حلول دائمة.

المخيمات التي تديرها محافظة دهوك

٧٣٠ شخص موزعين في ١٥ مخيم

المخيمات جغرافيا في كل من محافظتي دهوك ونينوى ولكن تدار من قبل حكومة إقليم كردستان

المعالم الرئيسة

- غالبية العائلات من الايزيديين.
- وفقًا لآخر استقصاء نوايا أجراه مركز Reach للموارد، يفكر أقل من ١٪ من النازحين في دهوك بالعودة إلى مناطقهم الأصلية في الأشهر الـ ١٢ المقبلة.
- تستمر حالات العودة الفاشلة، مع سعي العائلات لإعادة قبولهم في المخيمات. وبين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، تم تسجيل أكثر من ١٠٠٠ عائلة (٤٧٠٠ فرد) كعودة عكسية إلى دهوك حتى الآن، وفقًا لمديرية الهجرة وادارة الازمات.
- تم تحويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى الحكومة كجزء من عملية الانتقال.

معلومات محدّثة عن الحلول

ترقية المأوى:

- ١١ من أصل ١٥ مخيما عبارة عن مخيمات تتكون من الخيام، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر أدت إلى نشوب حرائق. وقد تم تسجيل ١٣ إصابة بين النازحين خلال السنوات الست الماضية. ولا تعتبر الخيام، التي تم تصميمها لتكون حلاً للمأوى في حالات الطوارئ، لا تعتبر مناسبة للسكن الآمن على المدى الطويل بسبب مواد الخيام وقرب الملاجئ من بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، يعد ترقية المأوى في المخيمات جانبًا مهمًا لتوفير حلول كريمة لمن بقوا في المخيمات. ومن ثم، فإن الطلب هو دعوة السلطات للسماح بالترقية الذاتية من قبل النازحين لمآويهم في ١١ مخيمًا للنازحين (باجد كاندالا ١ ، باجد كندالا ٢ ، بيرسفي ١ ، بيرسفي ٢ ، شاميشكو ، إيسيان ، كابارتو ١ ، كابارتو ٢ ، خانكي ، شاريا ، شيخان).
- قررت حكومة إقليم كردستان في مطلع تموز ٢٠٢٢ السماح للنازحين المقيمين في مخيمات في دهوك بالترقية الذاتية لمآويهم.
- تقوم مديرية الهجرة والاستجابة للأزمات بإطلاق المبادرة مع التوجيه الفني للترقية الذاتية للمأوى إلى كتل خرسانية بدعم من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. واعتبارًا من شهر كانون الاول ٢٠٢٢، قام ما يقرب من ١٣٠٠ (من أصل ١٤.٣١٤ من سكان المخيم) بتحسين مآويهم ، ولا سيما في مخيمات شاميشكو وباجت كاندالا وشيخان وخانكي وكابارتو.
- ملكية الأرض والقضايا اللاحقة (عقد الاستصلاح الزراعي) تمنع التحسين في مخيمين محددين (في بيرسفي ١ و ٢). والمناصرة لذلك مستمرة.

المخيمات في اربيل

١٣.١١٦ شخص في ٣ مخيمات:

هارشام، بحركة (اربيل) و ديبكة (مخمور)

المعالم الرئيسة

- تنحدر معظم العائلات من نينوى (الموصل، سنجار، البعاج) وصلاح الدين (الشرقاط، بلد، بيجي)
- المخيمات الحضرية.

معلومات محدّثة عن الحلول

- **خطط الحكومة لدمج المخيمات**:
- هارشام وبحركة والخازر **M**ا. أبلغت الحكومة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها ستمنح سكان هذه المخيمات ثلاثة خيارات: ١) العودة إلى مناطقهم الأصلية. ٢) الانتقال إلى مكان آخر في إقليم كردستان العراق؛ ٣) الانتقال إلى مخيم حسن شام ٢**U** و٣**U**. وتتواصل الدعوة للسلطات للسماح للنازحين بالترقية الذاتية لمآويهم.
- يعيش سكان المخيمات في المنطقة لسنوات عديدة مع إمكانية الوصول إلى فرص كسب العيش والتعليم والخدمات الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم.
- وبناءً على ذلك ، تدعو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى الاندماج المحلي وتحويل هذه المخيمات إلى أحياء.

مخيمات شرق الموصل (ادارة أربيل)	المعالم الرئيسة	معلومات محدّثة عن الحلول
١٤.٢٧٢ **فرداً في ثلاث مخيمات**: حسن شام U٢ حسن شام U٣ الخازر M١ ضمن المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى وهي تحت إدارة أربيل	• الأغلبية من محافظة نينوى • قضايا الحماية الحالية، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل حيث أن إبراز هوية تعريفية ضروري لعبور نقاط التفتيش الرئيسية إلى أربيل أو الموصل، مما يعني أن النازحين الذين لا يمتلكون وثائق مدنية لا يمكنهم مغادرة المخيمات. في حين تحتفظ الأسايش بوثائق الهوية لجميع سكان المخيم، وأي شخص يرغب في السفر إلى الموصل أو أربيل يحتاج إلى رسالة تأييد من إدارة المخيم، مختومة من قبل الأسايش في المخيم، للمرور عبر نقاط التفتيش. • من الصعب والمرهق بالنسبة للنازحين الوصول إلى الرعاية الصحية وفرص كسب العيش خارج المخيمات.	• استراتيجية مشتركة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لمخيمات شرق الموصل: • دعم الحلول للأسر النازحة التي تعيش في مخيمات شرق الموصل الثلاثة - حسن شام **U٢**، وحسن شام **U٣** ، و الخازر **M١** - مع العلم بأن الإقامة طويلة الأمد في المخيمات لن توفر ظروف معيشية كريمة ومستدامة. وتهدف الإستراتيجية إلى توفير نهج شامل لدعم الوصول إلى مسارات الحلول الدائمة لجميع سكان المخيمات الثلاثة. • ينقسم السكان إلى ثلاث فئات حيث يواجهون حواجز مختلفة في العودة: • ٥٣٠ عائلة من ١٣ قرية (تقع في المنطقة المتنازع عليها في قضاء الحمدانية، محافظة نينوى، الخاضعة حاليًا لسيطرة قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان) في حسن شام، ولم تسمح السلطات بعد بعودة هذه العائلات. • تتعرض الأسر التي تعيلها إناث / الأسر ذات الانتماء الملحوظ لداعش لمخاطر حماية متزايدة داخل المخيمات. وفقًا لاستقصاء النوايا الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٢١، ذكرت ٧٠٪ من الأسر التي تعيلها سيدات أنها غير قادرة على العودة بسبب الانتماء المتصور إلى داعش لأفراد أسرهم. وبسبب ملفها الشخصي، تواجه العائلات حواجز التماسك القبلي والاجتماعي أمام العودة إلى مناطقهم الأصلية ويقل احتمال حصولهم على التصاريح الأمنية. • يعيش حوالي ٢٠٠ معتقل سابق في المخيمات، خاصة في حسن شام **U٣**، وقد تم لم شمل بعضهم بعائلاتهم التي تعيش أيضًا في المخيم. ويتزايد عدد المعتقلين السابقين ببطء، حيث يتم إطلاق سراح الأفراد من قبل سلطات حكومة إقليم كردستان. هؤلاء هم الأفراد الذين تم اعتقالهم من قبل سلطات أربيل والأسايش العامة بموجب قانون مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان العراق لعام ٢٠٠٦ (ملاحظة: هذه الوثيقة مختلفة عن التشريعات الاتحادية لمكافحة الإرهاب). وتم الإفراج عنهم بعد انتهاء مدة عقوبتهم أو بعد تبرئتهم. البعض لديهم كتاب إفراج صادر عن حكومة إقليم كردستان، والبعض الآخر لا يمتلك. إن خطاب الإفراج الصادر عن حكومة إقليم كردستان رغم اعتراف السلطات في العراق به، لا يحمي الأفراد من إعادة الاعتقال والمحاكمة في مناطق خارج إقليم كردستان العراق ، مما يعرض النازحين لخطر الاعتقال عند عودتهم. كما ان المعتقلين السابقين غير قادرين بحكم الأمر الواقع على مغادرة مخيمات شرق الموصل، حيث لا يُسمح لهم بالعودة إلى أربيل ويتعرضون لخطر الاعتقال إذا حاولوا عبور نقاط التفتيش العراقية. • يهدف النهج الاستراتيجي إلى الجمع بين التدخلات التي تهدف إلى دعم الأفراد والأسر لمتابعة المسار المفضل لديهم نحو الحلول بطريقة آمنة وكريمة، مما يضمن مساعدة جميع الأشخاص المقيمين في المخيمات في نهاية المطاف في معالجة العوائق التي تحول دون تحقيق الحل المفضل لديهم أو لتحديد مسارات الحلول البديلة القابلة للتطبيق. وسيتطلب ذلك أن تعمل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين بتنسيق وثيق ، مما يضمن عدم تأخير الأولوية لأي مجموعة سكانية أو حالة قضية، أو تعريضهم لإطالة أمد نزوحهم دون داع أو العكس بالعكس للمخاطر المرتبطة بالسلامة عند مغادرة المخيمات. وسيتم هيكلة النهج المقترح على مراحل، بهدف دعم العائلات التي لديها عوائق أقل تعقيدًا لمتابعة مسارات الحلول المفضلة لديهم في المراحل الأولى وفي ذات الوقت بدء الدعوة والحوارات التي تهدف إلى دعم مغادرة الأشخاص الآخرين في المراحل اللاحقة.

المخيمات التي تديرها السليمانية	المعالم الرئيسة	معلومات محدّثة عن الحلول
١١,٠٣٣ **شخص في ٤ مخيمات** مخيم عربت و أشتي السليمانية قورتو (ديالى) و تازة دي (سليمانية) : ادارة كرميان	• المنطقة الأصلية للنازحين هي صلاح الدين (بلد، يثرب، الدجيل). وتشمل المناطق الاصلية الأخرى ديالى وسنجار وجرف الصخر. • وفقًا لآخر استقصاء نوايا أجراه مركز REACH ، فإن ٣٪ من الأسر النازحة تنوي العودة في خلال العام. ومع ذلك، فإن ثلاثة أرباع أولئك الذين ورد أنهم لا يعتزمون العودة خلال العام ما زالوا يفيدون برغبتهم في العودة إلى مناطق سكناهم الاصلية ذات يوم.	**خطط الحكومة لدمج المخيمات**: • دمج معسكر قورتو مع مخيم تازه دي ودمج مخيم عربت في مخيم أشتي. • هناك حوالي ٢٥٠ مبنى جاهز متوفر في مخيم تازه دي يمكن أن يستقبل ٩٠ عائلة نازحة تقطن حاليًا في مخيم قورتو ، وأكثر من ٥٦٠ قطعة أرض فارغة للخيام متوفرة في مخيم أشتي لاستقبال ٢٧٧ عائلة نازحة تقطن حاليًا في مخيم عربت للنازحين. • تدعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن يقوم النازحون بترقية مآويهم بأنفسهم في مخيم آشتي.

٦.٣
حواشي

1 متاح على الرابط: https://iraq.un.org/en/resources/publications

2 متاح على الرابط: https://www.reachresourcecentre.info/country/iraq/theme/multi-sector-assessments/cycle/48562/?toip-group=publications&toip=presentation#cycle-48562

3 مصفوفة تتبع النزوح الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة- تقرير القائمة الرئيسية في العراق رقم (127) من تموز إلى أيلول 2022.

4 نفس المصدر السابق.

5 رصد موظفو الإحصاء وسجلوا أماكن الإيواء الطارئ والمواقع غير الرسمية. أماكن الإيواء الطارئ: أماكن الإيواء المتضررة أو المؤقتة أو غير السكنية (الخيام، ووحدات إسكان اللاجئين والمباني الدينية أو العامة). المواقع غير الرسمية: أكثر من خمس أسر نازحة داخلياً تستقر بصورة مشتركة، والموقع غير مُنشأ لإسكان الأشخاص، وتتشارك الأسر الخدمات الأساسية، وهو إيواء طارئ، ولا توجد إدارة رسمية من السلطات.

6 الجولة العاشرة من تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات (MCNA X) لعام 2022

7 تقرير الربع الثالث لعام 2022 لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي GBVIMS

8 استنادا إلى واجهة مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق (أيلول 2022)، لا يزال (1.173) مليون يعيشون كسكان نازحين داخل وخارج المخيمات.

9 الجولة العاشرة من تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات (MCNA X)

10 الجولة العاشرة من تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات (MCNA X) لعام 2022

11 تقرير تحليل الربع الثالث لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

12 قواعد بيانات دائرة شؤون الألغام والمؤسسة العامة لشؤون الألغام في اقليم كوردستان العراق

13 استراتيجية الخروج للجهات الإنسانية الفاعلة في سياق حالات الطوارئ، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2003

14 إن مجموعة العمل الفنية للحلول الدائمة التي ترأسها بشكل مشترك المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية، تحدد النهج التشغيلية، وأطر العمل والمبادئ التوجيهية لتنفيذ برامج الحلول الدائمة

15 تتكون مجموعات التنسيق على مستوى المنطقة من ممثلين عن الأطراف الفاعلة في مجالات العمل الإنساني، والتنمية، وإعادة الاستقرار، وبناء السلام في الأماكن الرئيسية، وكذلك الحكومة المحلية، الذين يعملون بشكل جماعي لتحديد الانشطة الرئيسية للنهوض بالحلول الدائمة. تم إنشاء آليات تنسيق قائمة على المناطق في محافظات الأنبار وديالى، وصلاح الدين، وكركوك، ونينوى.

16 10-18 عاماً في برامج التعليم السريع و14-7 عاماً في الصفوف المدرسية الإضافية لمواكبة العليم و 14-6 في صفوف تقوية. وتشمل هذه الأعداد الأطفال في المخيمات وخارجها وفي مناطق العودة.

17 الأطفال في المخيمات وخارجها وفي مناطق العودة.

18 الأطفال في المخيمات وخارجها وفي مناطق العودة.

19 مراجعة احتياجات العراق الانسانية 2022.

لمحة عامة للعملية الانتقالية في العمل الإنساني

العراق

صدر في شباط 2023